الأربعاء 30 آب 2023
العدد 4997 السنة الثامنة عشرة
Mercredi 30 AOÛT 2023 nº 4997 18ème année

20 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

تقرير

«داتا» موظّفي القطاع العام للبيع أيضاً؟

6

مطار القليعات و(Terminal 2): الهدف واحد [4]

تسوية التجديد لليونيفل: حرية الحركة وتنسيق مع «الحكومة» [2]

إسرائيل وعرب الـ48
حكاية جريمة مُعلنة

[8 ـ 9]

(أ ف ب)

العراق

عودة حزب بارزاني
كركوك في مربّع الفتنة مجدّداً

10

قضية

التضخّم يفتك بالسوريين

12

ميديا

كارلوس غصن
اللص «الحربوق»!

16

المشهد السياسي

إقرار باحتلال خراج الماري ومطالبة بحماية عناصر القوات الدولية

تسوية فرنسية لقرار التجديد لليونيفل: حرية الحركة وتنسيق مع «الحكومة»

(أ ف ب)

مساء أمس، خيّم «ارتياح نسبي» في بيروت بعد التعديلات التي أدخلتها باريس على مسوّدة قرار التجديد للقوات الدولية، والتي كُتبت بالحبر الأزرق، ما يعني إحالتها إلى مجلس الأمن للتصويت عليها خلال الساعات المقبلة.

عملياً، خاض لبنان في الأيام القليلة الماضية معركة دبلوماسية، عمل خلالها بطريقة مشابهة للأسلوب الذي اعتمده عشية ترسيم الحدود البحرية خريف العام الماضي، إذ كان التنسيق تاماً بين الحكومة ممثّلة برئيسها نجيب ميقاتي ووزير الخارجية عبدالله بوحبيب، والرئيس نبيه بري وحزب الله، بمشاركة قيادة الجيش اللبناني.

وبحسب مصادر مطّلعة، فإن القرار المتوقع صدوره في مجلس الأمن غداً لم يسقط السطور التي تعطي القوة الدولية حرية الحركة في مناطق انتشارها، لكنه يتضمّن تسوية مع لبنان بالتأكيد على «التنسيق» بين القوات الدولية و«الحكومة اللبنانية»، رغم أن الوضوح كان يقتضي الإشارة مباشرة إلى أن الحركة يجب أن تكون منسّقة مسبقاً مع الجيش اللبناني، و«التنسيق مع الحكومة اللبنانية» يريح قيادة القوات الدولية الموجودة على الأرض، والتي تخشى إلزامها بخطوات عملانية تؤدي إلى مواجهة مع سكان القرى الجنوبية، وتالياً مع المقاومة.

أضف إلى ذلك أن العدو وعدداً من الدول والأطراف يدركون تماماً أن القرار لن يُقرَش ضمن المخطط الغربي الهادف إلى استخدام القوات الدولية في الجنوب لوقف تطور عمل المقاومة في مناطق جنوب نهر الليطاني. وقد سمع دبلوماسيون كبار في بيروت، بوضوح، أن أي تصرف مشبوه من القوات الدولية، استناداً إلى القرار سيواجه بغضب كبير من أهالي القرى الجنوبية.

وفي انتظار عودة الوفد اللبناني لجلاء الصورة بشكل كامل، تجمّعت معطيات «مقلقة» عن طبيعة المفاوضات التي جرت في نيويورك خلال تواجد وزير الخارجية والوفد المرافق الذي ضم العميد منير شحادة ممثلاً للجيش وزياد ميقاتي ممثلاً لرئيس الحكومة ومندوبة لبنان في الأمم المتحدة جان مراد، إذ يبدو أن الأمور لم تسر كما كان مفترضاً.

وكان لافتاً أن مندوبي الدول الداعمة للمطالب اللبنانية طالبوا بوضوح لبناني تام، فيما عمل الجانبان الأميركي والبريطاني على ممارسة التهويل على الوفد اللبناني والتهديد بعواقب معاندة قرارات المجتمع الدولي. ووصل الأمر بالمندوب البريطاني، الأكثر وقاحة في الدفاع عن العدو، إلى التهديد بأن رفض لبنان الصيغة الأولى، سيدفع مجلس الأمن إلى استصدار قرار يعتبر فيه أن لبنان «مخطوف من قبل منظمة إرهابية هي حزب الله»، والدعوة إلى معاقبة اللبنانيين على عدة مستويات. لكن وصل إلى هؤلاء كلام يفيد بأن لبنان ليس في وضع ضعيف يضطره للقبول ببقاء النص كما صدر العام الماضي.

مفاوضات بيروت وطلبات لبنان

وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن الاتصالات الأساسية كانت تجري في بيروت أيضاً مع ممثلين عن دول أعضاء في مجلس الأمن، وقد تضمّنت تبادلاً للأوراق في الوقت الذي كان الفريق اللبناني في الأمم المتحدة يشدد على مطالب لبنان، والتي يمكن اختصارها بأربع نقاط:

- محاولة منع مجلس الأمن من إيراد فقرات حول الوضع السياسي الداخلي اللبناني لجهة عدم حصول انتخاب رئيس للجمهورية، لكن الدول الأساسية في مجلس الأمن أصرّت على موقفها، معتبرة أن للوضع الداخلي اللبناني تأثيره المباشر على عمل القوات الدولية في الجنوب.
- طلب لبنان استبدال تسمية الجزء

> **يدرك الجميع أن القرار لن يُقرَش ضمن مخطط استخدام القوات الدولية لوقف تطور عمل المقاومة**

الشمالي من قرية الغجر بـ«خراج بلدة الماري»، والتشديد على وجوب خروج قوات الاحتلال الإسرائيلي منها.

- التأكيد على أن تحركات القوات الدولية في الجنوب يجب أن تتم بالتنسيق الكامل مع الجيش اللبناني، وألا يكون للقوات الدولية أي حق في العمل بصورة مستقلة.
- التأكيد على أن تحديد الحدود البحرية مع فلسطين المحتلة لم يكن في سياق مفاوضات لبنانية - إسرائيلية مباشرة، بل تم عبر وساطة قادتها الولايات المتحدة الأميركية.

وبعد أيام من الأخذ والرد، ورفع العدو من مستوى الضغوط على المعنيين في الأمم المتحدة، وتهديد الولايات المتحدة وبريطانيا لبنان بعواقب إن لم يوافق على قرار التجديد كما يرغبون به، عاد الجانب الفرنسي وأمّن التوصل إلى صيغة تفرض على العدو وحلفائه الأخذ بالمطالب اللبنانية، واعتماد صياغة تتيح للجميع الخروج من المعركة بصيغة «رابح - رابح».

المسوّدة الأخيرة

وأمس، سلّمت فرنسا لبنان والدول الأعضاء في مجلس الأمن نسخة عن مسوّدتها الأخيرة قبل كتابتها بالحبر الأزرق كصيغة رسمية تُحال فوراً إلى مجلس الأمن للتصويت عليها، آخذة في الاعتبار الاتفاقية الموقّعة بين لبنان والأمم المتحدة المعروفة باسم «صوفا».

المسوّدة كرّرت ما ورد في العام الماضي لناحية أن قوات اليونيفل «لا تحتاج إلى إذن مسبق للقيام بالمهام المنوطة بها»، وأنه مسموح لها «إجراء عملياتها بشكل مستقل»، لكن تمت إضافة عبارة تتحدث عن التقدير لـ«مواصلة استمرارها في التنسيق مع الحكومة اللبنانية»، وفقاً لاتفاقية صوفا». وكرّرت المسوّدة المطالبة بإدانة كل عمل يؤدي إلى منع القوات الدولية من الوصول «الفوري والكامل إلى المواقع التي طلبتها اليونيفل لغرض التحقيق السريع، بما في ذلك جميع المواقع ذات الأهمية، وجميع المواقع ذات الصلة شمال الخط الأزرق المتعلقة باكتشاف الأنفاق التي تعبر الخط الأزرق والتي أبلغت قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن انتهاكها للقرار 1701».

وتتضمّن المسوّدة إعراب مجلس الأمن عن «القلق إزاء استمرار الوجود الإسرائيلي في احتلال شمال قرية الغجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق في أطراف بلدة الماري، والذي يمثل انتهاكاً مستمراً للقرار 1701، ودعوة إسرائيل لتسريع انسحاب جيشها من تلك المنطقة». ورحّبت بنجاح المفاوضات اللبنانية التي جرت بوساطة مع إسرائيل من أجل ترسيم الحدود البحرية على جانبَي الحدود. ودعت المسوّدة إلى «توثيق التعاون بين الأطراف، في ما يتعلق بالدوريات المنسّقة والمجاورة، والتزام السلطات اللبنانية بحماية تحركات قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ووصولها». كما طالبت المسوّدة لبنان بإنهاء سريع للتحقيقات التي بدأها بما يتعلق بجميع الهجمات ضد قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأفرادها، ولا سيما الحوادث التي وقعت في منطقة عمليات اليونيفل.

(الأخبار)

«اليونيفل» قلقة من مواقف نصرالله

سادت قيادة القوات الدولية في الناقورة أمس، أجواء من القلق إثر تصريحات الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، أول من أمس. ووفق مصادر مطّلعة، اهتم كبار ضباط القيادة بحسم نصرالله بأن الصلاحيات التي ستُعطى لليونيفل هذا العام ستبقى حبراً على ورق كما بقي بند حرية الحركة الذي أقر العام الماضي. واستعاد الضباط الكبار لائحة طويلة من الإشكالات التي وقعت بين الأهالي ووحدات اليونيفل.

وخلال حفل غداء أقامته قيادة جنوبي الليطاني في الجيش على شرف قائد اليونيفل الجنرال أرولدو لاثارو أمس في ثكنة صور، كان الخطاب الأممي مختلفاً، إذ أكّد لاثارو على التنسيق مع الجيش كما ينص القرار 1701. وبحسب المصادر، اختلف ضباط القوات الدولية حول تداعيات «تكريس يونيفل قوية تطوّر عملها باستقلالية عن الجيش اللبناني» كما قالت مندوبة أميركا في مجلس الأمن، إذ يتخوّف الضباط من ردود فعل شعبية غاضبة ضد وحداتهم.

الجيش يمنع خروج أيّ مطلوب من عين الحلوة؟

(أ ف ب)

آمال خليك

أبلغ الجيش اللبناني أمس، قيادات القوى الإسلامية والفصائل الفلسطينية بـ«منع خروج أيّ مطلوب من عين الحلوة مهما علا شأنه، إلا بإذن من قائد الجيش جوزف عون فقط». القرار أُعلن بعدما أبلغ الجيش أمس الأول رئيس الحركة الإسلامية المجاهدة الشيخ جمال خطاب والمتحدّث باسم عصبة الأنصار الإسلامية الشيخ أبو شريف عقل واللواء منير المقدح بمنعهم من مغادرة المخيم إلى صيدا للمشاركة في لقاء في مكتب النائب أسامة سعد.

الممنوعون الثلاثة مطلوبون في قضايا ينظر فيها القضاء العسكري منذ سنوات طويلة. لكنّ التسوية السياسية اللبنانية – الفلسطينية، قضت بأن يتسامح الجيش معهم ليؤدّوا دور الوسيط بين الدولة والإسلاميين في محطات أمنية عدة. وكانت الآلية المعتمدة في خروجهم، بمنحهم إذناً بالمغادرة ومواكبة من استخبارات الجيش إلى لقاءاتهم مع المرجعيات اللبنانية والفلسطينية خارج عين الحلوة. أما الآلية الجديدة فلا تفرض الإقامة الجبرية على القوى الإسلامية فقط، لكنها تطرح تساؤلات عن مخرج الجيش للخروج من أزمة عين الحلوة المتجددة، بعد فشل فتح في حسم المعركة.

ضربات ثلاثية سدّدتها الدولة إلى إسلاميّي عين الحلوة في يومين اثنين. في مقابل الإقامة الجبرية لخطاب وعقل والمقدح وزملائهم، لا يزال أبو سليمان السعدي (شقيق مسؤول عصبة الأنصار الراحل أبو طارق السعدي) موقوفاً لدى الأمن العام في بيروت بعد توقيفه في مركز صيدا خلال إنجازه معاملة عادية في مركز صيدا. ولذلك تنفيذاً لمذكّرة توقيف سنداً إلى بلاغات صادرة عن القضاء العسكري. وبرغم الاتصالات الجارية من أكثر من جهة معنية بملف المخيم، بينها شخصيات غير لبنانية، فإن قرار الإفراج عنه ليس قريباً. وبحسب مصدر أمني، سيحال إلى القضاء العسكري للبتّ في مصيره.

تضييق الجيش على الإسلاميين أرجحته مصادر مطّلعة في إطار الضغط على الحالة التي يمثلها اليوم «الشباب المسلم» وعناصر سابقون في تنظيم جبهة النصرة، إضافة إلى عصبة الأنصار. واعتبر المعارضون للخطوة، أنها تستهدف التضييق على هذه المجموعات بعد فشل فتح في حسم المعركة معها عسكرياً، وسط مخاوف من تدحرج الأمر إلى مستوى قيام الجيش بعمل عسكري في منطقة تواجد هذه المجموعات على حدود المخيم مع صيدا. ولفت هؤلاء إلى قيام طيران الاستطلاع التابع للجيش بشكل مكثّف في الآونة الأخيرة بمسح حيّي الطوارئ والتعمير.

في هذه الأثناء، لا تزال حالة التموضع العسكري قائمة، وقد رفع مقاتلو فتح على عدد من الدشم أسلحة «دوشكا» قبل أن ينزلوها. لكن لا تستطيع مصادر فتح بأن تحسم أحداث الأيام المقبلة. وفي الوقت المستقطع، استمرّت الاجتماعات الهادفة إلى تنفيذ قرار وقف إطلاق النار، والعمل على تسليم المطلوبين. والتقى أمس الشيخ خطاب وقيادات العصبة مع ضباط من فتح في منزل المقدح تقدّمهم قائد «الأمن الوطني» اللواء صبحي أبو عرب وقائدها في صيدا أبو إياد الشعلان وأمين سر فتح في صيدا اللواء ماهر شبايطة. وتطرّق البحث إلى «جدية الإسلاميين في تسليم المطلوبين وجدية فتح في عدم استئناف القتال».

تقرير

هوكشتين في بيروت مجدّداً: لا تعذّبوني... أريد حلّ الملف البري فوراً

(هيثم الموسوي)

يصل إلى لبنان، اليوم، الموفد الأميركي الرئاسي عاموس هوكشتين لمتابعة بدء عمليات التنقيب في البلوك الرقم 9، وعرض إدارة وساطة جديدة تستهدف إنهاء ملف الحدود البرية بين لبنان وفلسطين المحتلة.

وأعلن نائب رئيس مجلس النواب إلياس بو صعب أن هوكشتين سيلتقي الرئيسين نبيه بري ونجيب ميقاتي وقائد الجيش جوزف عون لمواكبة بدء أعمال التنقيب في البلوك الرقم 9 واستخراج الغاز، وأن الهدف الثاني من زيارته «العمل على ملف تثبيت النقاط السبع العالقة في الحدود البرية المرسّمة بالنسبة إلينا. وهو سيزور أيضاً الأراضي المحتلة لتسهيل عمل اللجنة التقنية بإشراف الجيش». وقال بو صعب إن «موقف لبنان واضح بأن النقطة B1 محسومة منذ عام 1923 ونتمنى أن ينجح في إيجاد حل للنقاط البرية العالقة كما نجح في ترسيم الحدود البحرية».

ولفت بو صعب إلى أن الموفد الأميركي «سيُساعد في ملف الغاز المصري، وستعطي الإدارة الأميركية جوابها في بداية أيلول للبنك الدولي بشأن قرض الغاز المصري للبنان، بعد النقلة النوعية المشجّعة في كهرباء لبنان وتحسين الجباية فيها، ما أعطى أملاً بزيادة ساعات التغذية».

وبحسب مصادر مطّلعة، سيُعقد اجتماع موسّع اليوم في مكتب رئيس الحكومة سيبلغ خلاله ميقاتي الضيف الأميركي بأن لبنان لا يعتبر أنه يدخل في مفاوضات لترسيم الحدود، وأن ما يريده هو أن تلزم الولايات المتحدة إسرائيل بالانسحاب من كل النقاط التي بقيت تحت الاحتلال، و«ما يجري لا يتجاوز حدود إظهار الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين المحتلة كما كانت عليه قبل قيام كيان الاحتلال».

ومع أن الموفد الأميركي متفائل بقدرته على إنجاز اتفاق سريع، استناداً إلى ما توصّلت إليه مداولات الأمم المتحدة بشأن التجديد لقوات الطوارئ الدولية في الجنوب، إلا أنه يتعامل بحذر حتى لا يقع تحت الضغط كما حصل في الملف البحري، وهو أبلغ أحد المسؤولين اللبنانيين بأنه «يريد إنجاز الأمر سريعاً، ويرغب بألا يتم تكبيله بشروط كثيرة كما حصل في الملف البحري». ونقل المسؤول اللبناني عن هوكشتين قوله ما معناه بالعربية: «لا تعذّبوني كالمرة الماضية».

غير أن العدو، من جهته، يستهدف من ملف الحدود البرية ترتيبات تنطوي على ضمانات أمنية على طول الحدود، مع تعزيز انتشار القوات الدولية في نقاط محددة. علماً أن العدو يعتبر أن النقاط الـ 13 المتنازع عليها مع لبنان منذ عام 2000، أو تلك التي استجدّت بعد عدوان 2006، لا يمكن حلها وفق النظرة اللبنانية. وهو مؤشر سلبي قد يقود إلى عدم حصول اتفاق سريع. علماً أن لبنان يحتاج إلى تثبيت أحقيته في مزارع شبعا المحتلة وتلال كفرشوبا، وهو يرفض المطالعة الإسرائيلية المدعومة أميركياً بأنها أراض سورية.

ويتوقّع مطلعون أن يعمد الجانب الأميركي من خلال جوقة محلية إلى تحويل الأنظار عن الاحتلال والتزام السلطات اللبنانية بحماية تحركات قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ووصولها». كما طالبت المسوّدة لبنان بإنهاء سريع للتحقيقات التي بدأها بما يتعلق بجميع الهجمات ضد قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأفرادها، ولا سيما الحوادث التي وقعت في منطقة عمليات اليونيفل.

(الأخبار)

على جدول أعمال المعنيّين بالأمر في بيروت.

وأمس، تلقّت قيادة اليونيفل في الناقورة إشعاراً لاستقبال الوسيط الأميركي. وتبلّغت القيادة بأنه سيعرج على الناقورة ويستمع منها إلى التقارير العملانية لمهماتها الميدانية. ومنها سينتقل بالمروحية إلى منصة التنقيب في البلوك الرقم 9 المقابل للساحل الجنوبي، وليس مؤكداً إن كان سيجول بالمروحية على الخط الأزرق كما فعل سابقاً.

يشار إلى أن ملف الحدود البرية، نوقش في الاجتماع الثلاثي الأخير في رأس الناقورة بين ممثلين لجيش العدو وممثلين للجيش اللبناني بحضور قائد القوات الدولية الجنرال لاثارو. وتم التوافق على استكمال التفاوض حول النقاط الـ 13 المتحفّظ عليها، ومطالبة لبنان بإظهار حدوده وتثبيت أحقيته بتلك النقاط التي كانت ثلاثاً خلال ترسيم الخط الأزرق عام 2000 وصارت 13 بعد عدوان تموز 2006.

الترسيم البري أثير مجدّداً بعد إتمام الترسيم البحري. السفيرة الأميركية دوروثي شيا زارت رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وطالبته بالترسيم البري. وقال مصدر مطّلع إن الخطة الإسرائيلية لمعالجة النقاط المتحفّظ عليها تركّز على حل مشكلة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا بشكل خاص لسحب الذرائع من المقاومة لعدم التواجد بالقرب من الحدود مع فلسطين المحتلة. ويصوّب العدو على مراكز جمعية «أخضر بلا حدود» المنتشرة في بعض النقاط المتحفّظ عليها منها خراج رميش، ويهدف من تسوية النقاط المتحفّظ عليها إلى تأمين منطقة آمنة عازلة عند الحدود.

(الأخبار)

عائلة ورفاق الراحل الكبير الصحافي الأستاذ

طلال إبراهيم سلمان (أبو أحمد) مؤسس جريدة «السفير»

تتقبل التعازي طوال يوم الأربعاء الواقع فيه ٣٠ آب ٢٠٢٣ من الحادية عشرة صباحاً حتى السابعة مساء، في جمعية التخصص والتوجيه العلمي في بيروت - الرملة البيضاء.

الآسفون: آل سلمان والأتات والأسعد وحجيج والحاج وحرب وعموم أهالي شمسطار.

(هيثم الموسوي)

(هيثم الموسوي)

قضية اليوم

المطار حاجة اقتصادية وتنموية لبنانية وسوريّة
القليعات و(Terminal 2): الهدف واحد

ندى أيوب

قبل أشهر، فشلَت مُحاولة توسعة مطار بيروت الدولي بعد معركةٍ قاسية أسقطت مشروع إنشاء مبنى جديد للركاب (Terminal 2)، حاول وزير الأشغال العامّة علي حميّة تمريره بطريقةٍ أثارت ملاحظات تتصل بالآلية القانونية الواجب اتباعها، وترافقت مع حملة سياسية، ما دفع الوزير إلى إلغاء الصفقة، قبل أن يُطلق الفريق الخصم لحزب الله حملة عشوائية على الحزب، ويذهب بعيداً في الاستغلال السياسي لقطع الطريق على أيّ نقاش حول تطوير مطار بيروت، فأسقط البحث في أصل الفكرة رغم صوابيّتها. وبالتوازي، علت نبرة المُطالبة بمطار بعيد عن الحزب وبيئته ونفوذه. ورغم أن هذا الطرح ليس جديداً، وأن الجدل حول المطارات عمره من عمر الحرب في لبنان. إلا أن اللافت هو الاقتراح القديم - الجديد بإعادة تشغيل مطار القليعات، كمطار ثان، رُفع هذه المرّة بحُجّة تخصيصه للرحلات التجارية وتلك العارضة المُتدنّية الكلفة. وهذا تماماً هدف مشروع (Terminal 2) في مطار بيروت. لكن، يبدو أن ما هو مقبول في القليعات، مرفوض في بيروت، ليس لعلّة في المسار القانوني وإلا كان جرى تصويبه، بل لضرورات التسييس بالدرجة الأولى.

أهملت كل الأسباب الموجبة لمشروع (Terminal 2) واقترح تفعيل مطار القليعات للأسباب نفسها

وفي خضم السجال، كانت كتلة «الاعتدال الوطني»، التي تضم غالبية نواب منطقة عكار، وحدها تقريباً التي طرحت معاودة تفعيل مطار القليعات لـ«أسباب تنموية بعيدة عن الاستثمار السياسي»، عاد اقتراح تفعيل مطار القليعات. وهو مطلب اتّسم بالظرفية منذ التسعينيات، ولم يقترن يوماً بتصور واضح أو خطة أو أرقام. فقد أهملت الحكومات المتعاقبة هذا المرفق الحيوي، ولم تضع دراسات تقنية واقتصادية حول جدوى الاستثمار والدور المراد لمطار القليعات لعبه. علماً أنّ أحداً من أهل الاختصاص لا ينكر أهمية وجود أكثر من مطار، فلكل مطار دور وأهمية يتحددان بناء للموقع الجغرافي والحجم، وعليه يقاس مدى الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمردود الذي يؤمّن للبلد من هذا المرفق أو ذاك.

وفي خضم السجال، كانت كتلة «الاعتدال الوطني»، التي تضم بحسب النائب سجيع عطية. وللغاية، زار وفد من الكتلة حزب الله، في إطار جولة نيابية لعرض رؤيتها لـ«أهمية» الدور الذي قد يلعبه مطار القليعات كمطار «ملحق» بمطار بيروت، وأبدى الحزب جدّية في بحث الملف «من الناحية الفنية الملقاة على عاتق وزارة الأشغال، وعلى أساس مخطط توجيهي عام لأوضاع كل المطارات في لبنان»، مع الأخذ في الحسبان «الهواجس السياسية والأمنية لجميع الأطراف وسط نزعة تقسيمية بدأت تظهر في البلد».

واقع مطار القليعات

تقنياً، هناك أسئلة كثيرة حول مدى جهوزيّة القليعات للعمل. إذ يقع المطار على ساحل عكار، على بُعد 20 كلم شمال طرابلس، ويضم مدرجين بطول 3200 متر وعرض 60 متراً، وعدداً من الأبنية والمنشآت والهنغارات التي تحتاج إلى إعادة تأهيل، إضافة إلى صيانة شاملة للمدرجات وبرج المراقبة وعوامات النفط ومحطات الرادار والإضاءة والخزانات.

عام 2019، وفي أعقاب وضع خطة اقتصادية لمنطقة الشمال ككل، أعدّ المدير العام السابق للطيران المدني المهندس حمدي شوق دراسة حول مطار القليعات، خلُصت إلى أنّه «يتكامل مع مطار بيروت ولا ينافسه»، انطلاقاً من موقعه الجغرافي القريب من الحدود مع سوريا، وسط غياب كلّي للمطارات على كامل الساحل السوري. وتركّز الدراسة على تحويل مطار القليعات إلى مرفق اقتصادي وسياحي، يخدم حوالي 50 كلم في لبنان، وجزءاً كبيراً من سوريا، ويستفيد منه بين مليونين وثلاثة ملايين مسافر في حال تطور الأوضاع إيجاباً في المنطقة العربية. كما يصلح المطار لاعتماده بشكل أساسي لأغراض الشحن والتخزين والنقل التجاري، ولا سيما على صعيد التصدير الزراعي من مناطق البقاع والشمال. ويعزز دوره قربه من البحر والعلاقة التي يخلقها تشغيله مع مرفأ طرابلس، فيصبح مشروعاً متكاملاً بعد تطوير المرفأ، والانتهاء من شق الطريق بين البقاع والشمال عبر منطقة الضنية. وعبره يتم ربط البحر الأبيض المتوسّط مع الخليج العربي، وهو دور «من الصعب على مطار بيروت لعبه»، وفق شوق، نظراً إلى طول المسافة إلى بيروت.

أما سياحياً، فيقدّم شوق مطار القليعات كخيار ثان إلى جانب مطار بيروت، أمام الوافدين الذين يفضّلون المطارات الثانوية التي تسيّر الرحلات العارضة المنخفضة التكاليف، مقارنة مع مطارات العواصم. ولا ينحصر ارتياده باللبنانيين، إذ يمكنه خدمة السوريين المسافرين إلى اللاذقية التي تبعد عن القليعات ساعة ونصف ساعة، في حين أن السفر إليها عبر دمشق أو حلب يحتاج إلى خمس ساعات. ويؤكد شوق أن في إمكان المطار أن يلعب دوراً في إعادة إعمار سوريا.

في الشق المالي، قدّرت مؤسسة «إيدال» عام 2011 كلفة التشغيل بـ90 مليون دولار. وتستقر الآراء على أن أفضل طرق التنفيذ، في دول لا تملك سيولة، هي عقود الشراكة مع القطاع الخاص على طريقة الـ«BOT». وهي الطريقة التي طرحت لتنفيذ مشروع (Terminal 2). وفي هذا الصدد، يعتبر شوق، أنّ «المشكلة تكمن في إدارة مطار بيروت، بحيث يمكن للإدارة الجيّدة، إذا ما ترافقت مع تحديث تكنولوجي، زيادة القدرة الاستيعابية للمطار من 6 إلى 9 ملايين وافد، إلى جانب توسعة مبنى الركاب الذي لا يتعارض مع عودة تشغيل مطار القليعات، نظراً إلى اختلاف الدور بينه وبين مطار بيروت».

معاودة تفعيل مطار القليعات لا تتطلب بالضرورة الإطاحة بمشروع توسعة مطار بيروت، إلا من وجهة نظر فئة لديها مشكلة في الأصل مع وقوع مطار بيروت ضمنَ ما تسميه النطاق الأمني والجغرافي للمضاحية الجنوبية، وهي فئة تخيّر اللبنانيين بين «مطار تابع للدولة وآخر خارج عن الشرعية». وقد أضر خطابها بمطار بيروت كما بمطار القليعات ومنطقة عكار، حين حوّلت القليعات من مشروع يأتي في إطار اللامركزية والتنمية المناطقية إلى قضية سجال سياسي تصب في خانة الفدرلة والتقسيم.

هل يعود العمل بمشروع Terminal - 2 في مطار بيروت؟

صحيح أن حزب الله، وهو الجهة التي تمثل مرجعية وزير الأشغال العامة علي حمية، شجع الوزير على سحب مشروع إنشاء مشروع إنشاء مبنى جديد (Terminal - 2) للركاب في الجهة الشرقية من مطار بيروت إثر الضجة التي رافقت عملية التلزيم، بعدما تبين أنها لم تستوف كامل الشروط القانونية. إلا أن ذلك لا ينفي الحاجة إلى المشروع أصلاً، وهو ما بدأ التداول به على مستويات اقتصادية معينة، ما يطرح السؤال عما إذا كانت الحكومة قادرة الآن، وهي في مرحلة تصريف الأعمال، على إعادة البحث في تلزيم هذا المشروع وعدم ترحيله كبقية الملفات إلى ما بعد التسوية الرئاسية.

المشروع كان يستهدف إقامة مبنى جديد مستقل عن المبنى الحالي، تطبيقاً للمخطط التوجيهي المقرّ في مجلس الوزراء عام 2018. فمنذ تاريخ افتتاح المطار عام 1998، قبل 25 عاماً، لم يشهد أي عملية توسعة. إذ أعدّت قاعاته لاستيعاب 6 ملايين مسافر سنوياً، ومنذ عام 2013 تتخطى حركة المسافرين طاقة المطار الاستيعابية، ربطاً بتوقف مطار دمشق الدولي عن العمل، وفرض عقوبات على الطيران السوري، ما حوّل المسافرين السوريين إلى مطار بيروت ذهاباً وإياباً. وكانت الذروة عام 2018 بعدد قارب 9 ملايين مسافر. ويتوقّع أن ينتهي العام الحالي على استقبال أكثر من 7 ملايين وافد مرشحين للازدياد. لذلك، فإن من شأن المبنى الجديد التخفيف من زحمة المطار الذي صار يكتظ خارج أوقات الذروة، وسط تهالك واضح في جميع أرجائه، بشكلٍ يحصر دور المبنى الأساسي (Terminal 1) الذي تسيطر عليه شركة «ميدل إيست» بالرحلات العادية، ويُخصّص (Terminal 2) للرحلات العارضة المنخفضة الكلفة. عملياً، يؤدي ذلك إلى سحب البساط من الـ«الميدل إيست» التي تحتكر الأجواء، وتتحكم بالأسعار، وقد شهد لبنان خلال الشهرين الماضيين موجة احتجاجات على الأسعار العالية للشركة المقارنة بالشركات الأخرى التي تعمل على خطوط مشابهة لخط لبنان. وبعدما بدأ إدارة المطار، دخلت طرفاً مباشراً في الحملة على المشروع الجديد، وسخّرت لذلك العلاقات التي تربطها بجميع المواقع النافذة في البلاد سياسياً وأمنياً وقضائياً إضافة إلى تأثيرها الكبير على وسائل إعلامية.

تقرير

التواطؤ القضائي يمنع توقيف سلامة

رلى إبراهيم

حتى مساء أول من أمس، كان يبدو أن ثمّة خيارين لا ثالث لهما أمام حاكم مصرف لبنان السابق رياض سلامة الذي يواجه اتهامات بغسل أموال واختلاس في لبنان والخارج: إما التغيّب عن جلسة الهيئة الاتّهامية في بيروت، التي اجتمعت أمس لتقرير الإجراء الذي ستتّخذه بشأنه، ما كان سيدفع الهيئة إلى إصدار مذكّرة توقيف غيابية بحقّه، أو حضور الجلسة وتوقيفه. لكنّ أحداً لم يكن يتوقّع أن يلجأ سلامة إلى التقدم بدعوى أمام الهيئة العامة لمحكمة التمييز لمخاصمة الهيئات الاتهامية الثلاث التي تعاقبت على تسلّم ملفه خلال العطلة القضائية، إذ حضر وكيل سلامة المحامي حافظ زخور وسلّم رئيس الهيئة الاتهامية القاضي ماهر شعبتو نسخة عن الدعوى، بحضور رئيسة هيئة القضايا في وزارة العدل القاضية هيلانة إسكندر. سريعاً، أعلن شعبتو رفع يده عن الملف في انتظار أن تبت الهيئة العامة في الدعوى. وبما أن الهيئة العامة معطّلة ولا تجتمع، نجح سلامة مجدداً في الإفلات من العقاب وابتكار مخرج عبر «ضربة معلم»، إذ يُجمع أكثر من قاضٍ على أن مخاصمة الهيئة الاتهامية تتطلب أن تكون هذه الهيئة قد اتخذت قراراً نهائياً في الملف، وهو ما لم يحصل في موضوع سلامة، وبالتالي ليس ثمة قرار ليخاصمها عليه. لكنه تعمّد مخاصمتها لمعرفته المسبقة بأن من يُفترض أن يرفض هذه الدعوى نظراً إلى عدم صحتها، أي الهيئة العامة، غير موجود. وحتى في حال انتهاء مناوبة الهيئة الاتهامية برئاسة شعبتو وتعيين هيئة جديدة تعيد النظر في الملف، سيعمد سلامة إلى مخاصمتها مجدداً قبيل اتخاذها أي قرار. وبحسب أحد القضاة المطّلعين على الملف، من نصح سلامة باعتماد هذا الخيار لا يمكن أن يكون وكيله، بل أحد القضاة المخضرمين العارفين بالدهاليز القضائية.

التواطؤ القضائي لا يقتصر على هذا الجزء فقط، إذ إن المراجعة التي قدّمها سلامة ضد الهيئة الاتهامية بيّنت بوضوح أن هناك من يعلمه بتفاصيل ما يحصل داخل الهيئة الاتهامية، وهو ما بدا بوضوح من معرفته بموعد صدور قرار الهيئة الاتهامية الأول الساعة السادسة مساءً، وتفاصيل حول انسحاب قاضية (لمى أيوب) وانتداب قاضٍ مكانها (محمد شهاب) لاستصدار قرار جزاء طلب إسكندر فسخ قرار القاضي شربل أبو سمرا. بذلك، فإن كل النقاط التي يسجّلها سلامة، رغم ثبوت التهم ضده باختلاس وتبييض الأموال وسوء استخدام النفوذ واستخدام المال العام لمنفعة خاصة، يتحمّل وزرها الجهاز القضائي. ومسؤولية «تنييم» الملف في الهيئة العامة رغم أن المحاكم يُفترض أن تتمتع بالاستمرارية، يتحمّلها رئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبود الذي يعطّل الهيئة العامة، ما حال دون حضور رؤساء الغرف في محاكم التمييز. علماً أن ردّ دعوى مخاصمة سلامة لعدم صحتها لم يكن يحتاج إلى أكثر من ربع ساعة.

ما جرى أمس مجرد «فصل» من المسرحية التي يتوالى عرضها والتي لا يبدو أن «بطلها» سيقع في النهاية. ففي الفصول السابقة، استجوب المحامي العام الاستئنافي في بيروت رجا حاموش سلامة وادّعى عليه من دون توقيفه، وأحال الملف إلى القاضي شربل أبو سمرا الذي استجوب الحاكم وتركه رغم قدرته على توقيفه منذ الجلسة الأولى. بطل المسرحية المتروك من دون محاسبة ينجح في كل مرة بالإفلات من «خروم الإبر»، والسبب ببساطة هو أن من يُفترض أن يحاسب سلامة، أي القضاء، هو من يبتكر له مخارج الإفلات من العقاب.

> من يفترض أن يحاسب سلامة يبتكر له مخارج الإفلات من العقاب

المصرف القانوني «مُقفَل»

قانونياً، لا يمكن تشغيل مطار القليعات إلا عبر الهيئة الناظمة للطيران المدني التي قامت بقانون (481) الصادر عام 2022. فهي الجهة المخوّلة إعطاء الموافقة على افتتاح أي مطار في لبنان. وأساس وجودها قائم على إدارة قطاع الطيران الجوي، وتطويره، والتواصل مع السلطات الدولية المختصة للحصول على التراخيص المُرتبطة بسلامة وأمن الطيران. إلا أنّ تعيين الهيئة عُرقِل منذ ذلك التاريخ تحت ذرائع كثيرة، سياسية وطائفية متعلّقة بطائفة رئيسها وأعضائها. ويؤكّد معنيون أنّ ما يطرحه البعض لمعاودة العمل في مطار القليعات، انطلاقاً من اعتباره ملحقاً بمطار بيروت ولا يحتاج إلى موافقة الهيئة الناظمة، ليس إلا مخالفة قانونية.

صهيب العتر

مطار من القرن الماضي

عمر مطار القليعات يعود إلى ثلاثينيات القرن الماضي، عندما أنشأته شركة نفط العراق (إي. بي. سي) الإنكليزية ليكون صلة وصل بين مصافي النفط خاصّتها في العراق، ومركز الشركة في بريطانيا، مباشرة بعد تقسيمات اتفاقية «سايكس - بيكو»، ومدّ خطوط نقل النفط من كركوك إلى شمال طرابلس مروراً بسوريا. وبعد استقلال لبنان عن الفرنسيين، بات المطار تحت سلطة الدولة اللبنانية. واستخدم لأول مرة كمطار مدني، أثناء أحداث عامي 1988 - 1989، عندما انقطع الطريق بين بيروت والشمال، فسيّرت «ميدل إيست» رحلتين في اليوم بين العاصمة والشمال.

تقرير

باخرة الفيول
ميقاتي يدّعي وجود سمسرات... ثم يتراجع

حرج في 28 أيلول المقبل، وكذلك مخزون معمل الزهراني في 6 تشرين الأول المقبل، في حال عدم فتح الاعتمادات للشحنة المستوردة وتفريغها.

بالتوازي، أرسل فياض أول من أمس كتاباً إلى «هيئة التشريع والاستشارات» في وزارة العدل يطلب فيه رأيها «عمّا إذا كانت مؤسسة كهرباء لبنان مخوّلة بموجب القوانين النافذة شراء الدولار الأميركي من السوق السوداء»، لافتاً إلى أنها «أصبحت تملك في حسابها في مصرف لبنان ما يوازي 40 مليون دولار أميركي مودعة بالليرة اللبنانية»، كما سأل فياض الهيئة عن «مدى جواز تسعير الفاتورة بالدولار الأميركي وتخويل المشترك الحق في التسديد بالليرة اللبنانية على سعر الصرف الذي سيُتّخذ مؤشراً، أي ترك الخيار للمشترك في التسديد بالعملة الوطنية أو بالدولار الأميركي».

ارتفاع السعر. ثم أعيدت المناقصة مرّة ثانية، وحصلنا سعراً أقل من المرّة الأولى». هنا تدخّل، وفق المصادر، وزراء الدفاع والعدل والإشغال العامة والنقل، لتهدئة الأجواء، واقترح الوزير علي حمية عرض موضوع فتح الاعتماد للبواخر المستوردة على مجلس الوزراء للبتّ فيه، وهو ما حصل. عندها تراجع ميقاتي عن ادّعاءاته، وأعرب عن رغبته بتجاوز «خطأ» فياض بأنه لم ينتظر قرار اللجنة البتّ في صفقة البواخر، بينما أوضح فياض أن «خطأ» ميقاتي تمثّل في الامتناع عن دعوة اللجنة إلى اجتماع للبتّ في الصفقة.

وكان رئيس مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان، كمال حايك، قد عرض أمام اللجنة تقريراً حول مخزون المحروقات والجباية والالتزامات المالية، وحذّر حايك اللجنة الوزارية من وصول مخزون معمل دير عمار إلى مستوى

صهيب العتر

أزمة المياه تنحسر خلال يومين

يُتوقع أن تنحسر أزمة المياه في مناطق بيروت وجبل لبنان خلال اليومين المقبلين بعدما تمكّنت مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان من تأمين نحو 300 ألف ليتر مازوت ستشتريها وتسدّد ثمنها بالليرة، بما يتيح تشغيل مولّدات الكهرباء التي تؤمّن عملية ضخّ المياه نحو الوحدات السكنية والتجارية. وتبيّن أن مؤسسة مياه الشمال تشتري المازوت بالاتفاق مع المورّدين وتسدّد ثمنه بالليرة وفق سعر صرف متّفق عليه. أما مؤسسة مياه الجنوب فتحصل على مساعدات.

المصدر الأساسي لتأمين المازوت لمؤسسات المياه والإدارات العامة، هي منشآت النفط التي تبيع الكميات بالليرة وفق سعر مبيع الصفيحة المعلن، باستثناء الجيش والقوى الأمنية التي كانت تدفع على سعر صرف 15 ألف ليرة. لكنّ مصرف لبنان توقف عن تحويل ما يتجمّع في حساب المنشآت من ليرات إلى دولارات، وبالتالي لم تعد المنشآت قادرة على تأمين الكميات.

تقرير

لان رئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عطية لم يخضع للمحاسبة رغم بيعه داتا اللبنانيين الى السفارة البريطانية عبر منصة «إيمباكت» وشبكة الامان الاجتماعي تحت عنوان ابتزاز الفقراء بالمساعدات المالية ولان ديوان المحاسبة الذي ثبّت مخالفات التفتيش سواء تلك المتعلقة بقبول هبة من دون التصريح عنها او توقيع مذكرة تفاهم مع السفارة البريطانية من دون المرور بمجلس الوزراء. تراجع وسمح للجهاز بالمضي قدماً بحجة ان رقابة الديوان لاحقة ولان رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الذي احال عطية إلى الديوان بسبب التجاوزات والاستنسابية في مشروع الدعم. عاد وخضع لضغط السفير البريطاني وسفراء الدول الاجنبية الذين استقدمهم رئيس التفتيش إلى السراي يُمعن عطية في مراكمة التجاوزات والمخالفات في بلد الافلات من المحاسبة. ويبدو ان تجربة «إيمباكت» الاستثنائية في كشف داتا اللبنانيين والاجهزة الامنية امام مؤسسات غير حكومية. فتحت شهية التفتيش والرعاة الدوليين على تكرار التجربة نفسها مرة اخرى

عطية يبتز الموظفين في التفتيش المركزي
«داتا» موظفي القطاع العام للبيع أيضاً؟

رلى إبراهيم

نهاية عام 2022، أصدر رئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عطية تعميماً على الموظفين والعاملين في إدارة التفتيش حمل الرقم 2022/2 بعنوان «إعادة تشغيل برنامج جدولة الوقت Timesheet». وشرح عطية في التعميم أنه سبق لإدارة التفتيش أن استخدمت برنامج جدولة الوقت على الحواسيب

> **إلزام موظّفي التفتيش باستخدام تطبيق «جدولة الوقت» على هواتفهم الخاصة**

الموضوعة بتصرفها وباشرت بتشغيله لتحسين أساليب العمل وتحديثها، غير أن وباء كورونا أجّل تشغيله. ومع زوال العوائق، «عزمت الإدارة على إعادة تشغيل البرنامج على الحواسيب وأجهزة الهاتف الذكية الخاصة». وأوضح عطية عدة نقاط أبرزها أن «البرنامج لا علاقة له بضبط الدوام ومراقبته ولا يحل محل ساعة ضبط الدوام، بل يتعلق بإدارة الوقت واستثماره. فعندما يدرك الموظف أن الوقت عنصر ثمين وأن الوقت الذي يستغرقه أداء المهمة مسجّل، يزداد تركيزه وتتضاعف إنتاجيته». ومن خصائص البرنامج أما من يرفض استخدام البرنامج، فامسكه رئيس التفتيش من اليد التي تؤلمه، أي التعويض المؤقت المقدر بأربعة أضعاف الراتب شرط الحضور 14 يوماً على الأقل شهرياً إلى المؤسسة وفقاً للدوام الرسمي. إذ ربط التعويض بالبرنامج رغم أن لا علاقة مباشرة بين المسألتين، إذ إن المرسوم يشمل كل الموظفين في كل الإدارات العامة.

الموكل بالقانون يخالفه

«الأخبار» حاولت التواصل مع رئيس التفتيش للوقوف على رأيه فكلّف أحد المفتشين، عصام شبابي، الإجابة عن الأسئلة نيابة عنه. وقد أكد شبابي أن «البرنامج لا علاقة له بالدوام إنما بطريقة استخدام الوقت والمهام التي ينفذها الموظف خلال دوامه». لكن، أليست مراقبة إنتاجية الموظف وعمله من مهام المفتش العام؟ أجاب: «صحيح، وسيكون البرنامج أداة بيد المفتش ليتمكن من ضبط فريقه». وعن ابتزاز الموظفين بالتعويض المؤقت لإخضاعهم رغم أن هذا البدل لا علاقة له إلا بالحضور إلى الدوام، أشار شبابي أن «المرسوم 11227 يتحدث عن حضور الموظف إلى العمل وضمنياً يجب أن يكون منتجاً خلال هذه الساعات».

أما فيما يتعلق بقلق الموظفين والمفتشين والمفتشين العامين من اختراق بياناتهم والداتا الخاصة بهم، فبيدو شبابي واثقاً أن هناك «خادماً خاصاً للتفتيش يتمتع بكل الحصانات اللازمة بما يجعل اختراقه مستحيلاً».

ولكن، ماذا عن الاختراق من دائرة المعلوماتية نفسها؟ يجيب شبابي بأن «لكل موظف اسم مستخدم وكلمة مرور تقود إلى صفحته الخاصة وهو ما يجعل مهام المعلوماتية محصورة بهذه الصفحة لا أكثر». علماً أن تجربة منصة «إيمباكت» التي نفّذها التفتيش سابقاً لم تكن مشجعة، عندما جمعت داتا اللبنانيين وبياناتهم وصُور الأمر وكان دائرة المعلوماتية هي من تتولى إدارة المنصة، قبل أن يتبين أن منظمة بريطانية غير حكومية تشرف تقنياً عليها، ولا قدرة لموظفي التفتيش على مجاراتها تقنياً، ما جعل كلّ بيانات اللبنانيين وبيانات الإدارات التي اشتركت في هذه المنصة على خوادم خارج لبنان، وليس معروفاً من له حق الولوج والتحكم بتلك الخوادم وسحب البيانات منها. إذاً، ما الذي يؤكد للموظفين اليوم أن البرنامج الذي يجبرهم رئيس التفتيش على استضافته داخل هواتفهم لن يبيح خصوصياتهم ومحادثاتهم واختراق كل بياناتهم وحساباتهم الشخصية والمصرفية وغيرها؟

(هيثم الموسوي)

من جهة أخرى، يثير إصرار عطية على التمسك ببرنامج جدولة الوقت ملاحظات عدة:

- تدريب الموظفين من مهام مجلس الخدمة المدنية، وبالتالي فإن عطية الموكل بمراقبة عمل الإدارات وتطبيقها القانون يقوم بنفسه بالمخالفة عبر فرز موظفي المعلوماتية للقيام بالتدريب. في حين أن تشغيل أي برنامج يتعلق بتنظيم العمل هو من صلاحيات هيئة التفتيش المركزي مجتمعة، وهو ما لم يعرضه عطية أمامها، وهذه مخالفة أخرى سبق أن قام بها عند اتخاذه قراراً بالعمل بمنصة «إيمباكت».
- سيلغي البرنامج دور المفتش العام بالرقابة التسلسلية للمفتشين العامين على الموظفين والمفتشين، ليصبح موظف المعلوماتية هو من يقيّم أداء الجميع.
- يبدو أن برنامج جدولة الوقت الإلزامي غير ملزم لرئيس التفتيش الذي لا يأتي إلى مكتبه قبل الساعة الثالثة والنصف أي بعد انتهاء الدوام. رغم كل ما سبق، كان يمكن التعامل مع قرار رئيس التفتيش بحسن نية وبالرغبة في زيادة الإنتاجية لولا أن برنامجه يتطابق مع برنامج مشابه أعده البنك الدولي بهبة مالية مؤمنة، بما يعيد الذاكرة إلى «إيمباكت» وشبكة الأمان الاجتماعي. وللمصادفة أيضاً، فقد طلب ممثلو البنك الدولي من مجلس الخدمة المدنية إمدادهم بداتا الموظفين العامين في مختلف الوزارات والمؤسسات العامة في الدولة اللبنانية (تتضمن أسماءهم وفئاتهم العمرية وأرقام هواتفهم). إلا أن رئيسة المجلس نسرين مشموشي رفضت الطلب وأبلغت رئيس الحكومة نجيب ميقاتي اعتراضها. فهل ثمة ترابط بين بدء التفتيش المركزي تطبيق البرنامج في إدارته تمهيداً ربما لتوسيع التجربة على باقي الإدارات وإباحة داتا موظفي القطاع العام لأطراف غير معروفة وغايات غير معلومة؟

حق الرد

العاب الاونلاين في الكازينو

تعليقاً على ما نشرته «الأخبار» (2023/8/24) بعنوان «القمار أونلاين: من يحمي ملوك المراهنات؟»، نوضح ما يلي:

أولاً: منح القانون الرقم 417 (1995) شركة كازينو لبنان حقاً حصرياً باستثمار ألعاب القمار. وشمل الملحق التعديلي (2008) لعقد الاستثمار الموقّع بين الدولة اللبنانيّة وشركة كازينو لبنان عام 1995 في موضوع الاستثمار «جميع ألعاب المراهنة والقمار الأخرى المستحدثة أو التي استُحدثت نتيجة للتطوّر العلمي والتكنولوجي (...) ومنها على سبيل التعداد ما يعرف بالonline أو المقامرة عبر الإنترنت و/أو تنظيم المراهنات على نتائج المباريات الرياضية المحلية والدولية». وأتاح الملحق التعديلي الثاني للعقد (آذار 2023)، لشركة كازينو لبنان أن تتعاقد مع مشغّل لتأمين خدمات الـonline. وعليه، تكون خدمة الـonline بوضوح ضمن حزمة الألعاب التي تدخل في الحصريّة الممنوحة لكازينو لبنان.

ثانياً: لسنوات طويلة تبلّغت شركة كازينو لبنان كتباً من وزارة الماليّة تحثّها فيها على إطلاق خدمة الـonline، لما لهذه الخدمة من عائدات لكلّ من الخزينة العامة وللكازينو. وباشرت إدارة الكازينو منذ عام 2020 إطلاق مسار هذا التلزيم فكلّفت شركة «Caesars» العالميّة المتخصّصة ومستشارين قانونيين متخصصين بوضع دفتر شروط دقيق يتضمن أعلى المعايير التقنيّة والمهنيّة في هذا المجال. وتلقّت إدارة الشركة مراسلات من 19 شركة أبدت استعدادها للمشاركة في المناقصة. والشركات التي قدمت عروضها ضمن الشروط والآجال المحددة كانت خمساً، خضعت لاجتماعات مكثّفة ومطوّلة مع لجنة التدقيق وفضّ العروض. بنتيجة التقييم، أُبقي على تحالفَين (consortium) للشركات:

1- Game cooks offshore, Omega Systems, TGLAB, UAB
2- Online Support Services, ORYXS Gaming, Bragg Gaming

وقد تمّت مراسلة وزارة الاقتصاد لإفادتها حول أية شبهة للشركات المذكورة بالتعامل مع إسرائيل أو خضوع أي منها للمقاطعة. ورغم إفادة وزارة الاقتصاد في كتابها الرقم 2020/10890 تاريخ 12 آب 2020 بأن لا مانع من التعامل مع الشركات المنضوية ضمن تحالفَي الشركات المقبولين، إلا أنّ عمليّة تدقيق لاحقة شارك فيها الأمن العام اللبناني ومكتب مقاطعة إسرائيل التابع للجامعة العربية أظهرت تحفظات على شركتَي «Oryx Gaming وBragg Gaming Group». فجُمّدت المناقصة لنحو سنة ونصف سنة. بعدها، قرّرت شركة كازينو لبنان إقصاء الشركتين المذكورتَين، وبما أننا (OSS) كنا قد تقدّمنا بالعرض الأفضل، طلبت إدارة الكازينو منا التفاوض مع «Omega systems» و«TGLAB» (كشركتَين مزوّدتين للبرامج مسموح التعامل معهما). هكذا توصّلنا إلى اتفاقيّة شراكة مع «Omega systems» و«TGLAB». وفي 8 حزيران 2022 أبلغتنا إدارة الكازينو فوزنا ورسا الالتزام على «Online Support Services».

ثالثاً: بناءً على كلّ ما سبق فإنّ المناقصة شفافة. أما ما يجري التحقّق منه لدى ديوان المحاسبة فهو:

1- وجوب خضوع كازينو لبنان لقانون الشراء العام من عدمه.

2- مدى قانونيّة مناقصة الـonline، وهي المسألة التي تعنينا.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الإعلان عن عمليّة التلزيم وتقديم العروض تمّ في 2020/6/11 أي قبل سنتين وشهرين من بدء العمل بقانون الشراء العام، ما يجعل عمليّة التلزيم هذه وبشكل واضح غير خاضعة لأحكام القانون 2021/244 وخصوصاً المادة 113 منه. كما أن كلّ مراحل وإجراءات التلزيم لغاية إعلان مجلس إدارة الكازينو عن نتيجة هذا المسار لمصلحة شركة «OSS» في أيار 2022 حصلت قبل بدء العمل بقانون الشراء العام الذي بات نافذاً بعد تاريخ إتمام المناقصة.

رابعاً: تسدّد «OSS» منذ اليوم الأول الرسوم والضرائب المتوجّبة عليها لوزارة المالية، وقد سددت مع كازينو لبنان منذ انطلاق الـ online لتاريخه مبلغ 3,5 ملايين دولار أميركي.

خامساً: في ما خصّ المواقع والتطبيقات غير الشرعيّة، فقد جرت ملاحقة ومداهمة نحو 50 منها بالتنسيق بين الأجهزة القضائية والأمنية المختصّة.

سادساً: منذ اليوم الأول، نتعرض مع كازينو لبنان لحملة شرسة يقف وراءها أصحاب المواقع غير الشرعيّة المتضررين من إطلاق منصّة كازينو لبنان الرسمية والقانونية الوحيدة. أما فيما خصّ جاد غاريوس، رئيس مجلس إدارة OSS، فهو يعمل في قطاع الـonline منذ أكثر من 15 عاماً. إلا أنه لم يعمل قطّ في السوق اللبنانية. كما أنه لم يتمّ توقيفه، بل استدعي للاستفسار عن شركته المسجّلة في قبرص، فاقتضى التوضيح.

شركة Online Support Services

تقرير

لا أموال لبدء العام الدراسي والوزير يستنجد بالأحزاب

فاتن الحاج

لا أموال، حتى الآن، لبدء عام دراسي طبيعي وسليم في المدارس الرسمية، الـ 5 آلاف مليار (55 مليون دولار) التي أقرّها مجلس الوزراء، في جلسة 17 آب، لدعم التعليم الرسمي والجامعة اللبنانية لم تصل إلى «اللجنة» بعد. وما تبلّغه، أمس، وزير التربية، عباس الحلبي، من القائم بأعمال حاكم مصرف لبنان، وسيم منصوري، غير مشجّع، إذ كرّر على مسمعه التوجهات العامة للمصرف لجهة أنه لن يقرض الدولة دولاراً واحداً من دون تغطية قانونية وبالضمانات والشروط المعروفة، داعياً إياه إلى الضغط على الحكومة كي تدرج القطاع التربوي في رأس سلّم أولوياتها، وتراسل المصرف وتطلب منه تأمين المبلغ.

هذا الجو نقله الحلبي إلى ممثلي المكاتب التربوية الحزبية، في اجتماع عقده في مكتبه أمس، مطالباً القوى السياسية بمساعدته للضغط على الحكومة من أجل «الإفراج» عن الأموال التي تشكل نحو ثلث المبلغ الذي طلبته وزارة التربية من الحكومة (150 مليون دولار)، والضرورية من أجل إطلاق عام دراسي جديد في التعليم الرسمي، آمن ومستقر.

وأوضح الوزير للمكاتب التربوية أنه لا يستطيع أن يبدأ عاماً دراسياً من دون أن تكون هناك «خميرة» في بدء، مشيراً إلى أن روابط التعليم الرسمي تمنّت عليه أن يرجئ الإعلان عن مواعيد التسجيل وبدء العام الدراسي في المدارس والثانويات الرسمية حتى يتبيّن الخيط الأبيض من الخيط الأسود، إلا أن آراء ممثلي الأحزاب كانت مختلفة لجهة عدم التأخر في تحديد المواعيد، تجنباً لأي خسارة يمكن أن تحصل مع نزوح التلامذة إلى التعليم الخاص. وكان هناك وعد من الحلبي بإصدار القرار قريباً.

كذلك نقل الوزير عن الجهات الدولية المانحة أنها لن تقدم أي مساعدات أو منح بالدولار الأميركي للأساتذة، إنما ستحوّل أموالاً فقط إلى صناديق المدارس، ولتعليم اللاجئين السوريين، علماً أن الوزارة حصلت العام الماضي على 75 مليون دولار، ولم ينل الأساتذة كل بدلات الإنتاجية بالدولار الأميركي التي وُعدوا بها، والتي على أساسها فكّت روابطهم الإضراب بعد نحو شهرين ونصف شهر من معركة تحصيل الحقوق. وفي المحصّلة، تبيّن للمكاتب أنه «ما في مصاري، وما يُتداول حكي بحكي، وأن إبداء مجلس الوزراء، خلال الجلسة التربوية، استعداده لجدولة الاعتمادات من أجل تأمين بدل إنتاجية للمعلمين لم يُترجم عملياً حتى اللحظة».

> **نقل الوزير عن الجهات الدولية المانحة انها لن تقدّم اي مساعدات او منح بالدولار للاساتذة**

يُذكر أن الاجتماع مع وزير التربية ممثلون عن كل من: التعبئة التربوية في حزب الله، مفوّضية التربية والتعليم في الحزب التقدمي الاشتراكي، المكتب التربوي في حركة أمل، قطاع التربية والتعليم في تيار المستقبل، المكتب التربوي في التيار الوطني الحر، مصلحة التعليم في حزب الكتائب والمكتب التربوي في تيار المردة.

(هيثم الموسوي)

على الغلاف

السلطات العربية «تعلّق» معركتها

عودة الموازنات لا تنهي «الهجمة» الإسرائيلية

رأم الله - **أحمد العبد**

بعد تجميده إياها لفترة، قرّر وزير المالية في حكومة الاحتلال، بتسلئيل سموتريتش، تحويل الموازنات المستحقّة للسلطات المحلية العربية في الداخل المحتل، عقب اجتماع عُقد مساء الأحد بمشاركة رؤساء سلطات محلية، ورئيس «الشاباك»، رونين بار، والمفتش العام للشرطة، يعقوب شبتاي، ووزير الداخلية، موشيه أربيل. إلا أن سموتريتش ربط قرار التحويل بسنّ قانون يفرض من خلاله رقابة على الموازنات قبل إنفاذها، وفي حال عدم وجود موانع بموجب ما ينص عليه القانون، يتم تحويل الأموال من وزارة المالية إلى وزارة الداخلية خلال 3 أسابيع، على أن تقوم الأخيرة بتحويلها إلى السلطات المحلية العربية. وبرّر زعيم حزب «الصهيونية الدينية» هذا الإجراء بالقول («إننا») نحول دون استيلاء تنظيمات إجرامية على الموازنات المخصّصة لسلطات (البلدات) العربية».

من جهتها، حاولت أجهزة الاحتلال الأمنية، سواء الشرطة أو «الشاباك»، المتّهمة بالتواطؤ مع عصابات الإجرام في البلدات العربية، استغلال مسألة المخصّصات المالية لتسويق اهتمامها بمحاربة الجريمة، من خلال مطالبة سموتريتش بتخصيص جزء من تلك المخصّصات لهذا الغرض. وفي السياق، دعا رئيس «الشاباك» إلى إنشاء قناة تواصل مع رؤساء السلطات المحلية العربية، في ما يُعتقَد أن خلفه مخاوف لدى سلطات الاحتلال من تدخل منظمات الإجرام في الانتخابات المقرّرة في أواخر تشرين الأول المقبل. وكان تجميد الموازنة أثار ردود فعل متباينة في الكيان، برز من بينها تحريض وزيرة حماية البيئة، عيديت سيلمان، على السلطات المحلية العربية، بالقول: «أنا لا أحوّل شيكاً إلى المجتمع العربي الذي يدير العصابات. يجب إيقاف هذا العالم». أما وزير التربية والتعليم الإسرائيلي، يوآف كيش، فانتقد قرار سموتريتش، كونه سيؤثر على افتتاح العام الدراسي في المجتمع العربي.

وعربياً، قوبل القرار برفض شعبي ورسمي؛ إذ لوّحت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية بالإضراب المفتوح في الداخل المحتل، وعدم افتتاح السنة الدراسية الجديدة في بداية أيلول المقبل، في حال عدم التجاوب مع مطالبها، بعدما كان تظاهر المئات من رؤساء ومستخدَمي تلك السلطات في القدس المحتلة. وفي مواجهة تبرير سموتريتش التجميد بدعوى أن السلطات المحلية العربية تقع تحت تهديد مستمر من منظمات الإجرام، وأنه يجب إيجاد آلية لتحويل الموازنات بحيث تكون خاضعة لرقابة مشدّدة، يؤكد رؤساء السلطات المذكورة أن الحكومة والشرطة الإسرائيليتين ليستا مُعفاتَين من مسؤوليتهما عن التعامل مع الجريمة، مشدّدين على ضرورة تحويل الموازنات من دون رقابة أو تأخير، ومعتبرين أن ما يقوم به سموتريتش هو خلط للملفات، وأن مواجهة محاولات العصابات السيطرة على الإدارات المحلية تكون بمعاقبة أفرادها وملاحقتهم، وليس الرضوخ لهم.

وتبلغ قيمة «هبات الموازنة» المستحقّة للسلطات المحلية العربية 200 مليون شيكل (قرابة 25% من موازناتها)، وتجميدها يعني بالنسبة إلى تلك السلطات مسّاً خطيراً بمواردها الأساسية، سيؤدي إلى عجزها عن دفع رواتب موظفيها، خاصة في ظلّ ما تعانيه من شحّ في الأموال وغياب لأي تطوير حقيقي لمناطق صناعية وتجارية. والموازنات المفرَج عنها بعد طول أخذ ورد، تُخصَص عادةً للتعليم والرعاية الاجتماعية والثقافة ورواتب الموظفين وغيرها، وهي تُعدّ جزءاً من الحقوق الأساسية للمواطنين العرب في الداخل المحتل، الذين يدفعون الضرائب لسلطات الاحتلال، ويعانون في الوقت نفسه التمييز والعنصرية في كل مناحي الحياة.

> **رغم التراجع عن تجميد الموازنة للسلطات المحلية العربية في الداخل المحتل، ثمة توقعات بقرارات مماثلة في المستقبل**

وأضاء قرار سموتريتش الضوء على بعض جوانب تلك المعاناة التي تسبّبت بها حكومات الاحتلال المتعاقبة، ومثّل مناسبة جيدة لإطلاق نضال شامل وواسع ضد سياسات العنصرية والتمييز الصهيونية، إذ توسّعت مطالبات الفعّاليات الاحتجاجية التي وصلت إلى مدينة القدس، من صرف الموازنة إلى رفض وإدانة النهج العنصري الذي يقود هذه السياسات في كل ما يتعلق بما هو عربي، والذي تجلّى في تفشي الجريمة وعمليات القتل الجارية بتواطؤ وغضّ طرف من قبل شرطة الاحتلال والأجهزة الأمنية المتفرقة. والنهج العنصري نفسه هو الذي يسمح لشرطة الاحتلال بممارسة العنف ضدّ التظاهرات السلمية العربية التي كانت ستشمل إعلان الإضراب الاحتجاجي والإنذاري الشامل في جميع السلطات المحلية في حال عدم تجاوب الحكومة مع مطالب «اللجنة القطرية»، وسط إعلان السلطات المحلية اليهودية، نيّتها الإضراب تضامناً مع نظيرتها العربية.

في كلّ الأحوال، وعلى رغم عودة سموتريتش عن تجميد المخصّصات، يشكّل القرار بالنسبة إلى الوسط العربي مجرد بداية، استُخدمت لجسّ النبض، ووسط توقّعات بأن يتبعها حظر موازنات ومخصّصات أخرى للمجتمع العربي في مناحي الحياة كافة، ولا سيّما في ظلّ سيطرة اليمين على الحكومة، وإمساك الفاشي، بـ«تفشي الجريمة في صفوف الجمهور العربي، وفشل الحكومة الحالية في مواجهتها، وكذلك ازدياد نفوذ عصابات الإجرام، في القرى العربية والدرزية».

وتبعث هذه الحالة على قلق النخبة الأمنية؛ إذ تخشى من تصاعد الأمور مع الطائفة الدرزية إلى «أعمال عنف واسعة النطاق»، وخاصة في ظلّ توقّع أن تذهب الحكومة إلى فرض استئناف مشروع التوربينات بالقوّة، بسبب الالتزامات القانونية تجاه الشركة المنفّذة، على رغم تأكيد قادة الدروز استمرارهم في التصدّي للمشروع. وكانت نقلت «القناة 11» العبرية عن أحد منظّمي الاحتجاج، قوله: «نحن مستعدّون للقتال، وإذا اضطررنا لذلك، سنقدّم التضحيات».

وفي ضوء الاستعدادات الأمنية لمواجهة ما قد ينجم عن استئناف العمل بالمشروع، طالبت شرطة الاحتلال بحشد قوات كبيرة من عناصرها لحراسة هذه الأعمال، فيما يبقى أن تُحدّد موعد البدء في التنفيذ، علماً أنها طالبت الحكومة، خلال الاحتجاجات السابقة، بعدم الاستجابة لمطالب أهالي الجولان والطائفة الدرزية، والسماح لها بأن تقمع الاحتجاجات.

ومنذ البدء بتنفيذ المشروع، يسود التأهّب والغضب أهالي الجولان، كون المشروع يستهدف أراضيهم الزراعية، وتحديداً منها تلك الواقعة بين قرى مجدل شمس، ومسعدة، وعين قنيا. وفي حال تنفيذه، ستتمّ مصادرة قرابة 4500 دونم من الأراضي الزراعية في القرى الثلاث التي يقطنها الآلاف، بالإضافة إلى تدخّل الشركة المطوّرة في مساحات أخرى من هضبة الجولان بهدف مدّ بنية تحتية ملائمة، وتوسيع الشوارع، ومدّ شبكات الطاقة تحت الأرض، بتكلفة تصل إلى نحو 700 مليون شيكل، تشمل بناء نحو 21 توربيناً هوائياً (تشغّلها الرياح) قد تولّد مجتمعةً نحو 104 ميغاواط من الكهرباء. وسيعمل المشروع على تدفّق الكهرباء إلى غرف كهربائية، ومنها عبر كابلات تحت الأرض (ستمدّها شركة الكهرباء القطرية) على امتداد 18 كيلومتراً.

وتُعدّ التوربينات الهوائية أحد أذرع المشروع الاستعماري الصهيوني في الجولان المحتلّ؛ فإلى جانب سرقة الأراضي، فإنها تضيّق الخناق على الأهالي، وتُعتبر استكمالاً لمشاريع الاستيطان التي استهدفت المنطقة، حيث أقام الاحتلال نحو 34 مستوطنة يبلغ فيها نحو 29 ألف مستوطن. ولا تخفي سلطات العدو رغبتها في تحويل الجولان إلى واجهة سياحية، إذ ثمة مخطّط استيطاني يهدف إلى استقدام 250 ألف مستوطن جديد إلى الهضبة المحتلّة، بحلول عام 2042. وضمن هذا المفهوم، فإن مشروع التوربينات الهوائية وغيره من المشاريع الاستيطانية الاقتصادية التي ستُنفّذ لاحقاً، تندرج في إطار خلق أسواق عمل وتطوير البنية التحتية الملائمة، والتي قد تشمل مطارات.

الحكومة والشرطة الإسرائيليتان ليستا مُعفاتَين من مسؤوليتهما عن التعامل مع الجريمة (أ ف ب)

تريد حكومة نتنياهو استئناف العمل بالمشروع تحت جناح المفاوضات الجارية، وهو ما يرفضه أهالي الجولان الذين أكدوا أن عملية التفاوض لم تنتهِ. ولوحظ كذلك، سعي الحكومة إلى ربط الاستئناف، بالمخصّصات المالية المستحقّة للهيئات المحلية الدرزية، على رغم رفض ذلك من قبل الأهالي وقادة الطائفة الدرزية، وفق ما أكّد الشيخ موفق طريف، كبير مشائخ الطائفة الدرزية، قائلاً: «يجب أن يستمرّ تجميد بناء التوربينات وعدم تجديدها. الطائفة ستواصل نضالها من أجل حقوقها حتى تحقيقها». وأضاف طريف، ردّاً على محاولة حكومة نتنياهو رهن مصادقتها على قرار مقترح سيتمّ بموجبه تحويل حوالى 76 مليون شيكل (نحو 20 مليون دولار) إلى سلطات محلّية درزية، بتفعيل مشروع التوربينات بأن هذا «أمر خاطئ»، بل ومثير للغضب، لافتاً إلى أن «مشروع القرار الذي سيُطرح على الحكومة للمصادقة عليه، لا يحمل أيّ بشرى حقيقية تتعلّق بالأمور الأساسية للطائفة الدرزية: تسوية مخطّطات البناء السكنية، وتجميد الغرامات والأوامر الإدارية، وتوسيع مناطق نفوذ السلطات المحلية».

ويحمل فشل المفاوضات، التي وصلت إلى طريق مسدود، واستئناف العمل بالمشروع، في طيّاته، احتمالات عودة المواجهات والاحتجاجات، على غرار ما شهدته القرى الدرزية في حزيران الماضي، على إثر توجيه وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، شرطة الاحتلال، بقمع المحتجّين في قرية مسعدة، وفق ما أدّى إلى وقوع إصابات خطيرة، زادت من وتيرة الاحتجاجات، التي أجبرت الحكومة أخيراً على تجميد المشروع. وفي هذا الإطار، أصدر جهاز «الشاباك» تحذيرات إلى المستوى السياسي من التصعيد في صفوف الطائفة الدرزية، على خلفية عودة العمل بمشروع التوربينات، وملفّات أخرى، وفي مقدّمها ملفّ الجريمة المنظّمة، وعمليات القتل وإطلاق النار، على غرار ما جرى أخيراً في قرية أبو سنان، حيث قتل أربعة أشخاص.

> **يُعدّ مشروع التوربينات الهوائية، أحد أذرع المشروع الاستعماري الصهيوني في الجولان المحتلّ**

ووفق ما أوردت صحيفة «هآرتس»، فإن «الأزمة بين الطائفة الدرزية والدولة، حادّة وعميقة»؛ إذ يرتبط تفاقم الخلاف مع الدروز أيضاً،

إصرار أهلي على المواجهة

الاحتلال يبتزّ الجولانيين: الموازنة مقابل «التوربينات»

رأم الله ـ **أحمد العبد**

كما كان متوقّعاً، عادت الحكومة اليمينية المتطرّفة إلى استئناف أعمال بناء مشروع توربينات الرياح، شمال هضبة الجولان المحتلّ، بعد فشل مساعي التسوية كافة التي قادها مسؤولون حكوميون إسرائيليون، مع أبناء الطائفة الدرزية في هذه المنطقة. ويبدو أن رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، بات يتّخذ المفاوضات أسلوباً لتهدئة الشارع ضدّ حكومته، وإخماد الاحتجاجات المتّسعة في الجولان. وتضع الحكومة سيناريو جديداً لاستئناف المشروع المشار إليه من خلال تجزئته وتنفيذه على مراحل، في محاولة لاحتواء التصعيد المتوقّع. وفي هذا الجانب، تشير التقديرات إلى احتمال البدء بالمرحلة الأولى خلال أيام، لبناء ثمانية توربينات هوائية «بعيدة عن القرى الدرزية»، منعاً لاندلاع مواجهات بين الأهالي الذين يعارضون بناءها، وبين شرطة الاحتلال، وهو السبب الذي دفع حكومة العدو، في وقت سابق، إلى وقف العمل فيها.

تريد حكومة نتنياهو استئناف العمل بالمشروع تحت جناح المفاوضات الجارية (أ ف ب)

إسرائيل لا تشبع تضليلاً:

جرائم العرب مسؤولية «حزب الله»!

علي حيدر

من المتعذّر الفصل بين قرار الجهاز الأمني الإسرائيلي اعتماد تكتيك دعائي جديد، يقوم على ربط ما يقوله عن مساعي «حزب الله» لإمداد فلسطينيين بالأسلحة والعبوات داخل الخط الأخضر، وبظاهرة الجريمة في الوسط العربي، ومحاولة القيادة الإسرائيلية وأجهزتها، التنصّل من المسؤولية عن إنتاج هذه الظاهرة وتفاقمها. وفي هذا السياق، أتى بيان «الشاباك»، الذي تعمّد الخلط المدروس بين ما ادّعاه من العثور على أسلحة وعبوات ناسفة مع 4 فلسطينيين من سكان كفرقاسم والدّ، تم اعتقالهم، و«أهداف جنائية» تتّصل بالجرائم المتصاعدة وسط فلسطينيي الـ48.

وهدف «الشاباك» (الذي يخضع (مع الموساد) مباشرة لرئيس الحكومة)، التصويب على «حزب الله» وفلسطينيي الـ48 على حدّ سواء، وفي الوقت نفسه إلى التعمية على السياسات الإسرائيلية التي أنتجت ذلك الواقع، على مرّ سنوات طويلة، حتى بلغت أعداد ضحايا الجريمة في المجتمع العربي منذ مطلع هذا العام، 158 ضحية، في حين أن الرقم بلغ في السنة الماضية كلها 111.

الواقع أن مسؤولية الحكومات الإسرائيلية عن الواقع الفلسطيني بكل عناصره الاجتماعية والسياسية والحقوقية، أوضح من أن تكون بحاجة إلى الاستدلال، وهذا ما تقرّ به العديد من التقارير الإعلامية الإسرائيلية، إذ تؤكد صحيفة «هآرتس» (2023/8/24)، مثلاً، أن «من أباح حيوات المواطنين العرب هو حكومات إسرائيل المتعاقبة»، مسلّطة الضوء في مقالة باسم «هيئة التحرير» فيها، على السياسات التي تعتمدها الحكومة إزاء الوسط العربي، معتبرةً أنه «من غير الممكن الفصل بين الإجرام المنفلت، ومحاولة تجويع السلطات المحلية العربية من حيث الميزانيات»، خاصة في ظلّ وزير مالية عنصري، يترأس «حزب الصهيونية الدينية»، و«يجتهد لجعل وضع مواطني إسرائيل العرب أكثر سوءاً».

وفرض تفاقم مستوى الجريمة في الـ48، نفسه على الخطاب السياسي لكبار المسؤولين. وفي هذا الإطار، اعتبر الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، أن «المواطنين العرب يعيشون في ظلّ الخوف والقلق والتهديد»، وأن الأمر بلغ مستوىً يتطلّب إعلان «حالة طوارئ». وفي السياق نفسه، أتى حديث وزير الأمن الإسرائيلي السابق، ورئيس حزب «المعسكر الوطني»، بني غانتس، عن أن «المجتمع العربي ينهار، ورئيس الحكومة مشغول بالتصريحات الفارغة».

إزاء ما تقدّم، كان من الطبيعي أن تحاول الأجهزة الأمنية والقيادة السياسية «التشويش» على حقيقة هذا المشهد، وتمويه من يقف وراءه وأهدافه وخلفياته، وهو ما دلّ عليه إقحام «الشاباك»، «حزب الله»، في المسألة في هذه المرحلة بالذات، كجزء من سياسة حرف أنظار المجتمع الفلسطيني عن مسؤولية السياسات الرسمية لحكومات العدو المتعاقبة، عن تفاقم مستوى الجريمة بين الفلسطينيين، علماً أن تلك الحكومات نفسها نجحت في جعل هذه النسب أقل بكثير بين اليهود. وهذا ما أشارت إليه «هآرتس» أيضاً، بشكل مباشر وصريح، بقولها إن «الفقر والجريمة يدخلان ملاذ هذا الفراغ الذي ينشأ عندما تتخلّى الدولة عن مواطنيها. الجريمة ليست السبب في غياب الحوكمة، بل هي نتيجة له». وحذّرت من أن استمرار «حكومة الكهانيين (نسبة إلى الحاخام المتطرّف مئير كاهانا الذي كان يدعو إلى ترحيل الفلسطينيين) في هذا المسار، قد يدفع نحو انهيار السلطات المحلية العربية، وجني فوضى الفقر والإجرام».

> **عمد «الشاباك» الى إقحام «حزب الله» في مسألة الجريمة للتمويه عن دوره فيها**

وليكتمل المشهد الدعائي، كان لا بدّ بالتزامن مع بيان «الشاباك»، من أن يظهر نتنياهو أمام الشاشات ـ وهو ما حصل ـ خلال جلسة الحكومة، للتأكيد أن حكومته «لا يمكنها أن تسمح بجرائم القتل، والمنظّمات الإجرامية، وجباية الإتاوة، والسيطرة على البلديات»، محاولاً التملّص من مسؤوليته وأسلافه، البائنة. واللافت أن نتنياهو أقرّ أيضاً بأن حكومته نجحت في القضاء على الجريمة المنظّمة في المجتمع اليهودي، في موقف يؤكّد أن ما يعانيه المجتمع العربي هو نتيجة سياسة متعمّدة. وفي موازاة ذلك، عمد بعض المعلّقين ووسائل الإعلام العبرية، إلى التناغم مع السياسة الدعائية الرسمية، سواء بطلب مباشر أو من غير طلب.

وعلى رغم أن «حزب الله» لم يصدر أي موقف ردّاً على اتهامات العدو، إلا أن الواضح أن محاولة ربط واقع الوسط العربي، بـ«حزب الله»، تأتي امتداداً للسياسات الدعائية الإسرائيلية ضدّ المقاومة. فقد سبق أن أصرّت أجهزة العدو على ترويج مقولات من مثل أن «حزب الله» يُهرّب المخدّرات إلى الداخل الإسرائيلي، مع أنها لم تُقدّم أيّ دليل على ذلك، ومع أن الحزب نفسه نفى الأمر جملةً وتفصيلاً، علماً أنه في الأصل لديه أسباب دينية للامتناع عن أي خيار من هذا النوع.

على أي حال، لم يعد خافياً أن العدو يسعى على الدوام إلى إيجاد شرخ بين «حزب الله» والفلسطينيين، وتحديداً من هم في الداخل المحتلّ، تارةً عبر محاولة تقديم دعمه لقضية فلسطين، كما لو أنه تنفيذ لـ«سياسة إيرانية»، وأخرى عبر تحريض مذهبي بشكل مباشر وغير مباشر، وهذه المرّة عبر محاولة ربطه بالجرائم في الوسط العربي. إلا أن اللافت هو أن العدو ارتقى في هذه المرحلة، ليصف المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية، بأنها انعكاس لـ«سياسة إيرانية» أيضاً!

فرض تفاقم مستوى الجريمة في الـ48، نفسه على الخطاب السياسي لكبار المسؤولين (أ ف ب)

العراق

عودة حزب بارزاني
كركوك في مربع الفتنة... من جديد

بغداد ـ **فقار فاضل**

في 25 أيلول 2017، قادت حكومة رئيس الوزراء الأسبق، حيدر العبادي، حملة عسكرية واسعة سمتها «عمليات فرض القانون»، أبعدت من خلالها قوات «البيشمركة» وبعض الأحزاب الكردية ومن بينها «الديموقراطي الكردستاني» من محافظة كركوك، وفرضت كامل سلطتها عليها. وآمر العبادي، آنذاك، برفع العلم العراقي على مبنى محافظة كركوك، بعد سيطرة قواته عليه وعلى العديد من مقرات المؤسسات المحلية المهمة، وذلك رداً على استفتاء الانفصال الذي كانت تروج له حكومة الإقليم. غير أنه في عام 2021، وباتفاق مع رئيس الحكومة السابق، مصطفى الكاظمي، تمت إعادة بعض من تلك المقرات، ضمن شروط محددة مع الإقليم، في خطوة سبقت إجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة في تشرين الأول 2021.

وتتألف محافظة كركوك من ثلاث قوميات رئيسة: التركمان والعرب والأكراد، وتضاف إليها أقلية مسيحية. وتتهم أطراف تركمانية وعربية، الأحزاب الكردية، بتنفيذ برنامج لـ«تكريد» المحافظة، يشمل إدخال مئات العوائل وتوطينها حول حقول النفط، بذريعة إعادة القرى التي هجّرها النظام السابق، ضمن برنامج «التعريب» الذي كان ينتهجه. ويوم الجمعة الماضي، كشف رئيس «الحزب الديموقراطي الكردستاني»، مسعود بارزاني، عن عودة قريبة للحزب إلى محافظة كركوك المتنازع عليها إدارياً مع بغداد، ونيّته فتح جميع مقراته هناك، مؤكداً وجود اتفاقات مع الحكومة الاتحادية في هذا الاتجاه. إلا أن حكومة بغداد لم ترد على بيان الحزب، فيما أكدت أوساط نيابية كردية وعربية وجود اتفاقات بين بغداد وأربيل لتصفير المشكلات المتعلقة بكركوك.

وعلى إثر بيان بارزاني، أغلق العشرات من العرب والتركمان الطريق الرئيس الذي يربط كركوك بأربيل، احتجاجاً على تسليم مقر العمليات المشتركة في كركوك للحزب، بعد ست سنوات من إخلائه. وبالتوازي مع ذلك، دعا بيان مشترك صادر عن قائمة «التحالف العربي» وقائمة «جبهة تركمان العراق الموحد»، القائد العام للقوات المسلحة، محمد شياع السوداني، إلى التراجع عن القرار، وتحويل الأمر إلى المحاكم المختصة لحله حسب القانون، محذراً من أن «توقيت هذا الإجراء مع قرب انتخابات مجالس المحافظات سيؤدي إلى الإضرار بالسلم الأهلي واستحقاقات المكون الكردي الموجود في المحافظة، إذ يجب أن يشارك هؤلاء في التصويت سواء للديموقراطي أو للاتحاد الوطني أو غيرهما من الأحزاب الأخرى». وفي شأن المعترضين على العودة، يرى المياحي أن «احتجاجاتهم تدخل ضمن حقوقهم الديموقراطية، لكن يجب أن يفكّروا بمستقبل كركوك والعراق بشكل عام، لأن هذه الخطوات جاءت بالتوافق مع الحكومة الاتحادية، وهدفها تصفير الأزمات الحاصلة في ما بيننا لا إشعالها».

> **يرى البعض أن توقيت القرار سيؤدي إلى الإضرار بالسلم الأهلي في كركوك**

لكن المتحدث باسم «المجلس العربي»، عزام الحمداني، يرى أن «عودة الديموقراطي تهدّد السلم المجتمعي في كركوك، ونحن نرفض أي خطاب سياسي هدفه التطرف والتحريض بين المكوّنات التي تعيش في المحافظة». ويلفت الحمداني، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أن «مقر العمليات المشتركة في كركوك بات من أساسيات حفظ الأمن وفرض القانون في المحافظة، باعتبار أن الجيش العراقي يشغله لغرض حفظ الأمن والاستقرار منذ عام 2017». ويستغرب «قرار استبدال مؤسسة عسكرية بمقر حزبي له ممارسات وأفعال سياسية قد تكون متطرفة، وبالتالي نعتبر هذا القرار غير منطقي».

لقاء في اربيل بين رئيس الإقليم نيجرفان بارزاني ووزير الخارجية التركي حقان فيدان (أ ف ب)

من جانبه، يقول المتحدث باسم «الجبهة التركمانية العراقية»، محمد سمعان، إن «للمكون التركماني تمثيلاً في الكابينة الوزارية لحكومة محمد شياع السوداني، وأي اتفاق بين حكومتي بغداد والإقليم لا يلزمنا إطلاقاً». ويعتبر سمعان، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «أي اتفاق بين الطرفين من دون الرجوع إلى المكونات الأساسية في المحافظة ومنها التركماني، لا يجدي نفعاً». ويشير إلى أن «كركوك في الوقت الحالي تشهد وضعاً أمنياً وسياسياً مستقراً، وجميع المكونات في المحافظة لا تريد إشعال الفتنة الطائفية والقومية من جديد، لأنها لا تتحمل أي إرباك أو فوضى سياسية، قد تؤثر على إجراء الانتخابات المحلية التي لم تجر فيها منذ أكثر من ثمانية عشر عاماً». ويحذر من أن «إخلاء بناية المقر المذكور من قيادة العمليات المشتركة، التي تمثل هيبة المؤسسة العسكرية العراقية، قد يضع المحافظة في خطر»، داعياً رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة إلى «عدم الاستهانة بالمؤسسة العسكرية وتسليم البناية، وهي ملكية تابعة لوزارة النفط الاتحادية، وتعتبر رمزاً من رموز عمليات فرض القانون في المدينة». ويتابع: «لا نريد العودة إلى المربع الأول، فعندما كانت القوات الكردية ومنها البيشمركة تسيطر على الملف الأمني في المحافظات، كانت هناك اغتيالات لعدد من المسؤولين وقضاة وقادة أمنيين».

ويذكّر السوداني بأن «رئيس الوزراء الأسبق، إبراهيم الجعفري، خسر منصبه بسبب إقحام ورقة كركوك في ملفات سياسية غامضة، وأيضاً حيدر العبادي خسر الولاية الثانية بسبب قضية كركوك، لأنها تختلف عن المحافظات الأخرى كونها تمتاز بتنوع مكوناتها. ولذا، ليس من حق أحد التحكم بها لوحده».

بدوره، يعتقد المتحدث باسم كتلة «الصادقون» النيابية، الجناح السياسي لحركة «عصائب أهل الحق»، أنه «لا يوجد أراض متنازع عليها ولا خصومة ولا نزاع، وإنما هذه الخصومات تختلقها جهات سياسية». ويضيف، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «تحالف إدارة الدولة هو تحالف التعبير عن هذه الإرادة، ولكن اليوم الاستثمار بالقرار وعودة الخصومات، سيؤثر على أمن واستقرار كركوك خلال الفترة المقبلة». ويؤكد أنه «ضد سياسة الإقصاء والإبعاد، ولا يمكن لفرد أن يحكم هذه المحافظة، ويجب أن يتشارك الجميع في إدارتها. ولا نؤمن بالسلاح ولا بفرض الإرادات».

السودان

«حميدتي» يتقمّص رداء «الحركات التحرّرية»: لكلٍّ «إمبراطوريته»

الخرطوم - **مي علي**

تسعى «الدعم السريع» إلى لعب دور سياسي، ولا ترغب في الخروج من المشهد (أ ف ب)

قدّمت قوات «الدعم السريع»، بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي) رؤيتها للحلّ السياسي في السودان، والقاضية بإقامة الدولة السودانية على «أسس جديدة تحقّق السلام المستدام، والحكم الديموقراطي المدني، ومؤسّسات مهنية وقومية تراعي التنوّع» في البلاد. وترتكز الرؤية على إقامة نظام فدرالي غير تماثلي (غير متجانس)، حيث تتفاوت طبيعة ونوع السلطات الممنوحة للوحدات الإدارية المكوّنة للاتحاد الفدرالي، على اعتبار أن ذلك هو «الأنسب» لحكم السودان.

ووفق رؤية «الدعم»، ينبغي أن تقترن المساعي إلى وقف دائم لإطلاق النار وحلّ سياسي شامل، بمعالجة الأسباب الجذرية لحروب السودان، على أن يكون نظام الحكم ديموقراطيّاً يقوم على الانتخابات، وأن يمتلك المواطنون السودانيون سلطات إدارة شؤونهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن يُصار إلى تحقيق السلام المستدام من خلال «إنهاء التفاوت في المجتمع، وتوزيع الثروة والفرص المتاحة للمجتمعات والمجموعات والأفراد، بالإضافة إلى مشاركة الحركات المسلّحة وأصحاب المصلحة في مخيّمات النزوح في الحلّ السياسي». وتشتمل أيضاً على ضرورة بناء «جيش سوداني جديد» قوامه الجيوش المتعدّدة الحالية، «بغرض بناء مؤسّسة عسكرية قومية مهنية تناى بنفسها عن السياسة، وتعكس تنوّع السودان في قيادتها وقاعدتها، وفقاً للثقل السكاني».

في المقابل، أغلق قائد الجيش السوداني، عبد الفتاح البرهان، لدى مخاطبته جنوده في قاعدة «فلامنقو» شرق البلاد، أبواب التفاوض مع قوات «الدعم السريع»، بقوله: «لا اتفاق مع الدعم السريع. والحرب ستنتهي بانتصار ساحق للجيش»، مضيفاً أن «كل الوقت الآن مكرّس لهزيمة التمرّد والخيانة والمرتزقة القادمين من مختلف أصقاع الدنيا».

ويرى مراقبون أن خطّة قوات «الدعم السريع» لا تختلف، في ظاهرها، عن الخطاب الذي ظلّت تدفع في اتجاهه غالبية «الحركات التحررية التي تمرّدت على الحكومة المركزية في الخرطوم منذ الاستقلال، مطالبة بإقامة دولة العدالة والديموقراطية»، علماً أن تلك القوات كانت حتى وقت قريب جزءاً من المنظومة العسكرية، ولطالما استخدمها النظام لضرب الحركات المتمرّدة. ووفق المحلّل السياسي، بكري الجاك، فإن «تبنّي الدعم السريع خطاب الرؤية السياسية التحررية، ليس إلّا محاولة منها لإضفاء مشروعية على الحرب التي تخوضها ضدّ الجيش، بالاستناد إلى خطاب المظلومية الساعي إلى قيام العدالة الاجتماعية». ويضيف الجاك، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الدعم السريع تحاول توظيف قوّة السلاح لضمان تحقيق تلك الأهداف وصناعة دستور دائم يؤمّن استمرار إمبراطوريتها المالية ويمكّن جيشها من الانتفاع بمقدّرات الدولة». ويلفت إلى أن «الخطورة تكمن في الكيفيّة التي تموضعت فيها الدعم السريع، ما يعطيها القوّة والحقّ في إعادة بناء وهندسة الدولة السودانية بطريقة لا تضمن فقط استمرار قواتها مستقلّة عن الدولة، بل قوننة ذلك سياسياً واجتماعياً». وبحسب المحلّل، فإن ما تضمّنته الرؤية المطروحة حول قيام فدرالية متدرّجة غير متماثلة، يهدف إلى قيام حكم ذاتي في دارفور وجيش مستقلّ، حيث يشارك كل إقليم بنسبة من قواته لتكوين الجيش الفدرالي من الجيوش المتعدّدة، وبالتالي تُعامل «الدعم السريع» الجيش السوداني على أنه واحد من الجيوش، أي ليست له أيّ أفضلية مؤسسية أو مشروعية.

> **يتّضح من الرؤية السياسية المطروحة للحلّ، أن «الدعم» تسعى إلى لعب دور سياسي، وأنها لا ترغب بالخروج من المشهد**

ويتّضح من الرؤية السياسية للحلّ قبل أن يتمّ قطع الطريق أمامها بانداع الحرب». ويضيف أن «الحرية والتغيير ترى أن تقديم أيّ حلول أو رؤى للتفاوض أو مواقف معلنة هو طريق لإنهاء الحرب»، مشيراً إلى أنه «يمكن اعتبار ما طُرح من قِبَل الدعم السريع، اتجاهاً لإنهاء الحرب»، معتبراً أن «ما تقدّمت به تلك القوات موقف تفاوضي أكثر من كونه رؤية سياسية. وهذا يسهّل إدارة نقاش وحوار حول القضايا كافة، وصولاً إلى الحلّ السلمي وإيقاف الحرب».

من جهتهم، يربط محلّلون بين ما تقدّمت به «الدعم» باعتباره «رؤية للحلّ السياسي»، وما خرج به اللقاء التشاوري الذي عُقد في توغو، في نهاية تموز الماضي، وشاركت فيه قيادات سياسية ومدنية من إقليم دارفور، حيث جاء من ضمن مخرجاته أن «التدهور المستمرّ في الدولة السودانية، هو نتاج الأزمات المتراكمة التي صاحبت الحكومات المتعاقبة». ورأى اللقاء أن «الحلّ يكون بتأسيس نظام سياسي دستوري يحقّق العدالة الاجتماعية، ويعزّز المواطنة المتساوية، وذلك لن يتحقق إلّا بإقامة نظام حكم فدرالي رئاسي». ولفت اللقاء إلى أن «الحرب الحالية أشعلت من قِبَل الإسلاميين لقطع الطريق أمام الاتفاق السياسي وبدء عملية انتقالية لبناء دولة ديموقراطية جديدة وتفكيك النظام القديم». وورد في مخرجاته أيضاً أن «بناء دولة جديدة لا يمكن أن يتمّ بإصلاح المؤسّسة العسكرية الحالية، بل بتكوين جيش مهني جديد يعكس في قيادته بشكل عادل التنوع المناطقي والإثني في السودان».

في المقابل، يرى القيادي في «الحرية والتغيير»، خالد يوسف، أن «البرهان لو كان يريد الاستمرار في الحرب، لما خرج من الخرطوم ووصل إلى بورتسودان، ولما كان قام بجولة خارجية. البرهان حينما قرّر الخروج من الخرطوم، لم يكن يريد الاستمرار في الحرب، وإنما يريد طرق أبواب أخرى للحلّ غير الحرب». وكان نائب رئيس «مجلس السيادة» الانتقالي، مالك عقار، طرح مبادرة لوقف القتال تبدأ بخريطة طريق لوقف إطلاق النار بين الطرفين، وإخراج قوات «الدعم السريع» من المناطق السكنية، والعمل مع القوى السياسية لتهيئة الظروف لعقد مؤتمر تأسيسي تحضيراً لانتخابات عامة.

ليبيا

لفلفة فضيحة التطبيع متعذّرة
بوادر «انفراط» في حكومة الدبيبة

طرابلس ـ **الأخبار**

يواجه رئيس حكومة "الوحدة الوطنية" الليبية المنتهية ولايته، عبد الحميد الدبيبة، موجةً من الانتقادات الداخلية، مع تكشُّف المزيد من المعلومات عن كواليس اللقاء الذي جمع وزيرة خارجيته المقالة، نجلاء المنقوش، إلى نظيرها الإسرائيلي، إيلي كوهين، في روما، الأسبوع الماضي. ووفق المعلومات، فإن اللقاء الذي استغرق أكثر من ساعتَين، لم تشارك فيه المنقوش وحدها فحسب، بل كان إلى جانبها مسؤولون آخرون، في إطار ترتيبات جرت مسبقاً مع الإدارة الأميركية التي لا تزال تدعم حكومة الدبيبة، وتتأمّل السير قُدُماً في خطوة التطبيع الليبية مع إسرائيل، في سياق المفاوضات الجارية مع أكثر من دولة عربية في هذا الشأن.

> **أصدر الدبيبة قراراً بإقالة المنقوش، من دون الحديث عن مكان تواجدها أو آلية استدعائها إلى التحقيق**

وأفادت تقارير إعلامية ليبية بأن المنقوش قدّمت إحاطة مكتوبة إلى مكتب الدبيبة، فور عودتها من روما، علماً أن رئيس حكومة "الوحدة" كان قد وافق على عقد الاجتماع، أملاً في استمرار دعْم واشنطن لحكومته، وممارستها ضغوطاً من أجل إجراء الانتخابات تحت إشرافها، ما يمنحه أحقيّة في خوضها، ولا سيما أنه وعد بأن يكون ملفّ التطبيع على طاولة حكومته، في ما لو فاز بالرئاسة.

وبحسب مصادر تحدّثت إلى "الأخبار"، فإن الدبيبة سارع فور الإعلان الإسرائيلي عن اللقاء، إلى التواصل مع مسؤولَين أميركيين، من بينهم سفير واشنطن في طرابلس، للمطالبة بنفي إسرائيلي للتفاصيل الواردة، والتقليل من أهميّة الاجتماع. ووعد الدبيبة، الذي كان يخشى ردّ الفعل الشعبي على إعلان تطبيع العلاقات مع تل أبيب، بالنظر في الأمر مع استقرار الوضع السياسي وإنهاء المشكلات الداخلية. ومن جهتهم، أعرب المسؤولون الأميركيون الذين تواصلوا مع الدبيبة، عن أسفهم للإعلان الإسرائيلي عن الاجتماع، من دون موافقتهم، وحتى من دون إبلاغهم. ولفت هؤلاء إلى أن واشنطن "متفهّمة" لطبيعة الاعتراضات التي حدثت في الأيام الماضية، واعدين بدعم رئيس حكومة "الوحدة" لتجاوز الأزمة الحالية وتداعياتها، خاصة في ما يتعلّق بالحديث مع الأطراف المناهضة للقاء، والتي تحرّكت لاستغلال الأمر سياسيّاً.

ووفق معلومات "الأخبار"، فإن قرار الإعلان عن مغادرة نجلاء المنقوش إلى تركيا، صدر ونُفّذ خلال أقلّ من ساعتين، حرصاً على سلامتها وأمنها الشخصيَّين، وسط حالة الغضب العارم التي مثّلت مفاجأة لقوات الأمن الليبية، وبناءً على تنسيق جرى بينها وبين الدبيبة الذي وعدها باحتواء الأمر قبل أن يتصاعد أكثر، ليُصدر من بعد ذلك قراراً بإقالتها من منصبها، من دون الحديث عن مكان تواجدها أو آلية استدعائها إلى التحقيق.

وبينما تحرّك مجلس النواب بشكل عاجل مخاطباً النائب العام للتحقيق مع حكومة الدبيبة على خلفية اللقاء، داعياً جميع أجهزة الدولة إلى عدم التعاون مع هذه الحكومة أو تنفيذ تعليماتها، ثمّة مخاوف من موجة استقالات داخل الحكومة على خلفية استمرار التظاهرات لليوم الثاني على التوالي في العاصمة الليبية، طرابلس، والكشف عن علم رئيس الحكومة وموافقته المسبقَين على عقد اللقاء مع الجانب الإسرائيلي.

وهذه ليست المرّة الأولى التي يثار فيها جدل في شأن لقاءات ليبية - إسرائيلية، إذ أشارت تقارير صدرت قبل عامين إلى حصول لقاءات بين اللواء المتقاعد خليفة حفتر ومسؤولين إسرائيليين، جرى نفيها في حينه. ويبدو لافتاً أن حفتر التزم الصمت إزاء الأزمة الحالية، ولم يتدخّل في السجال السياسي القائم حول اللقاء الذي يستهدف البرلمان استغلاله لإطاحة الدبيبة من السلطة بشكل كامل، وممارسة ضغوط على "المجلس الرئاسي"، بقيادة محمد المنفي، من أجل استدعائه والتحقيق معه لنزع الشرعية عنه.

(أ ف ب)

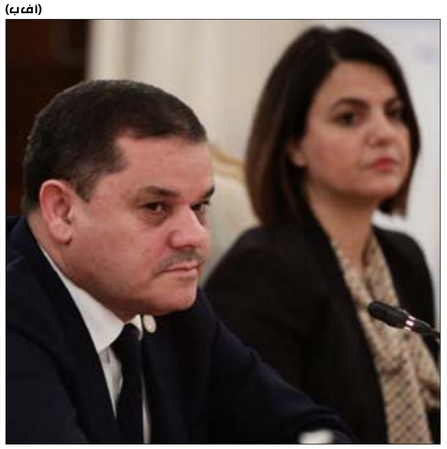

قضية

من إدلب إلى الحسكة فدمشق

التضخم وانفلات الليرة يفتكان بالسوريين

زياد غصن

حتّى اليوم، لا تزال عبارة أحد أساتذة علم الاقتصاد في جامعة دمشق قبل حوالي عقدين من الزمن، والتي قال فيها إن ارتفاع سعر البندورة في مدينة القامشلي من شأنه أن يرفع أسعار العقارات في مدينة دمشق، ساريةَ المفعول. إذ على الرغم ممّا سبّبته سنوات الحرب الطويلة من متغيّرات باعدت الأقاليم السورية - لجهة تواصلها الجغرافي، وتبعيتها الإداريـة، ومواردها وثرواتها، والسياسات والإجراءات الاقتصادية المطبقة فيها -، إلا أن تلك الأقاليم كافة، سواء الخاضعة لسيطرة الحكومة أو الخارجة عنها، تعتمد سعر صرف يبدو متقارباً، وتتأثر جميعها بانخفاضه أو ارتفاعه. وهذا ما يطرح تساؤلات عن الأسباب التي تقف خلف هذه الظاهرة، علماً أن الحدود الفاصلة بين المناطق السورية ليست سوى حدود مواجهة قد تتغيّر في أي لحظة.

ولعلّ التساؤلات نفسها تثيرها أيضاً معدلات التضخم التي بدت متقاربة وفقاً لنتائج مسح أجراه «المركز السوري لبحوث السياسات»، للفترة الممتدة بين شهري تشرين الثاني وحزيران 2022، إذ سجّل وسطي التضخم الشهري لأسعار المستهلك في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة حوالي 5,4%، وفي مناطق الشمال الخاضعة لسيطرة «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) والفصائل المدعومة تركياً حوالي 4,6%، وفي مناطق ما يُسمّى بـ«الإدارة الذاتية» حوالي 4,8%. وعليه، فإن وسطي التضخم الشهري لعموم سوريا سجّل خلال الفترة المذكورة حوالي 5,4%.

تضخّم محلي ومستورد

تقوم حالياً على الأرض السورية أربعة اقتصاديات (اقتصاد المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، اقتصاد المناطق الخاضعة لسيطرة «قسد»، اقتصاد إدلب، واقتصاد المناطق التي تحتلها تركيا في الشمال والشرق)، تبدو معزولة عن بعضها البعض، بحكم أن الحدود الفاصلة بينها هي عبارة عن جبهات قتال بين الجيش السوري وحلفائه من جهة، والفصائل المسلحة والقوات الأميركية والتركية من جهة ثانية، بالإضافة إلى أن كلاً منها يعتمد سياسات أو إجراءات خاصة بها، وإن كانت في النهاية تصبّ في خانة «اقتصاديات الحرب». وبينما تتأثر هذه المناطق بعضها ببعض بدرجات مختلفة، يبقى تأثر المناطق الواقعة في الشمال والشرق أكثر وضوحاً بما تشهده مناطق سيطرة الحكومة من متغيرات اقتصادية؛ فمثلاً، ارتفاع أو انخفاض سعر صرف الليرة في هذه الأخيرة سرعان ما يصيب الاقتصاديات الثلاثة الأخرى، بنسب مختلفة، وكذلك حال التضخم، الذي يسير بخطى متسارعة في المناطق كافة. ومن هنا، تعاني الأقاليم السورية كافة من المشكلات عينها تقريباً، كانتشار معدلات الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، وتراجع مستوى الخدمات العامة، وتدنّي العملية الإنتاجية، وخسارة الكوادر البشرية.

وبحسب ما يراه الباحث في «المركز السوري لبحوث السياسات»، ربيع نصر، فإن «تأثر المناطق السورية بتقلبات سعر الصرف أمر طبيعي، بالنظر إلى أن مناطق شمال شرق البلاد (الخارجة عن سيطرة الحكومة) لا تزال تستخدم العملة السورية، وتالياً فهي تتأثر بشكل مباشر بإجراءات وتوجهات السياسة النقدية التي يضعها المصرف المركزي، تماماً كما تتأثر سوريا بتطورات سعر صرف الدولار عالمياً، وبالإجراءات التي تتخذها مثلاً السلطات النقدية الأميركية». أمّا بالنسبة إلى مستويات التضخم المسجلة في الاقتصاديات الأربعة، فيرجعها نصر، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أمرين: «الأول، أن هناك تبايناً سلعياً كبيراً بين مناطق سيطرة الحكومة والمناطق الخاضعة لسيطرة ما يسمى الإدارة الذاتية بشكل مشروع أو غير مشروع، وتالياً فإن هذه المناطق تتأثر في ما بينها لجهة معدلات التضخم المسجلة في الاقتصاد الأقوى والأكبر». أما السبب الثاني، بحسب نصر، فيكمن في «اعتماد مناطق شمال غرب البلاد للعملة التركية في تعاملات سكانها عوضاً عن الليرة السورية، وهو إجراء أدى إلى استيراد تضخم مجنون تعاني منه تركيا منذ حوالي عامين، فكانت النتيجة تأثر تلك المناطق بالتضخم التركي، ونقله أيضاً إلى مناطق سيطرة الحكومة بحكم التبادل السلعي».

> الحدود «المؤقتة» التي رسمتها المعارك العسكرية بين المناطق لم تتمكّن من عزلها بعضها عن بعض اقتصادياً

وممّا يجدر التذكير به، هنا، هو أن الأوساط الاقتصادية لطالما حذّرت من خطورة ما تعلنه «هيئة الإحصاء» التركية سنوياً من ارتفاع قيمة صادراتها إلى سوريا، والمقدّرة بأكثر من 1,8 مليار دولار، فيما عملياً دمشق متوقفة منذ عام 2012 عن استيراد أي منتجات تركية، وما تعتبره أنقرة صادرات ليس سوى سلع مهربة يتم إدخالها إلى مناطق الشمال الغربي، ومن ثم يتسرّب جزءٌ وفيرٌ منها إلى مناطق سيطرة الحكومة.

وفقر أيضاً

خلافاً للاعتقاد الشعبي السائد في مناطق سيطرة الحكومة، فإن الأوضاع المعيشية في المناطق الخارجة عن سيطرتها ليست بأفضل حال، على رغم استحواذ سلطات الشمال الشرقي على ثروات البلاد النفط والزراعية، وعلى الرغم أيضاً من علاقة سلطات الشمال الغربي المتميزة مع أنقرة. إذ تشير معظم المؤشرات الإحصائية إلى الانتشار الكبير لمعدلات الفقر في جميع المناطق، بما فيها تلك التي تسيطر القوى النافذة فيها على 93% من ثروة البلاد النفطية. فمثلاً، تظهر التقديرات البحثية غير الرسمية أن نسبة الفقر الشديد قُدّرت في محافظة الحسكة نهاية عام 2019 بحوالي 70%، والرقة 74%، ودير الزور 84%، وإدلب 79%، وحلب 77%، وريف دمشق 69%. وتتقارب معدلات الفقر هذه على رغم تباين متوسط الأجور، والناجمة أساساً عن اعتماد بعض المناطق على الليرة التركية أو الدولار في تسديد رواتب العاملين فيها، فيما الأجور في مناطق سيطرة الحكومة و«الإدارة الذاتية» لا تزال بالليرة السورية.

الأقاليم السورية كافة، سواء الخاضعة لسيطرة الحكومة أو الخارجة عنها، تعتمد سعر صرف يبدو متقارباً (أ ف ب)

ووفق ما تشير إليه تقديرات «المركز السوري لبحوث السياسات» في دراسة نشرت «الأخبار» مضمونها سابقاً، فإن تحليل التفاوت ضمن كل منطقة سيطرة يُظهر أن مناطق «الإدارة الذاتية» سجّلت أعلى معدل تفاوت، حيث بلغت نسبة تفاوت الأجور في المحافظات الواقعة تحت سيطرتها ما يقرب من 11,4 ضعف، لتأتي بعدها مناطق الحكومة السورية بنسبة 9,8 أضعاف، ومن ثم مناطق «الحكومة المؤقتة» و«حكومة الإنقاذ» بنسبة 9,3 أضعاف. أما مقارنة تفاوت الأجور بحسب قطاع التشغيل، فتُظهر أن القطاع العام هو الأعلى تفاوتاً بتسجيله 16 ضعفاً، يليه القطاع الخاص بـ14 ضعفاً، ومن ثم القطاع المدني بـ12 ضعفاً.

بالنتيجة، يبدو واضحاً أن الحدود «المؤقتة» التي رسمتها المعارك العسكرية لم تتمكّن من عزل المناطق السورية بعضها عن بعض اقتصادياً، وخصوصاً أن «قوى الأمر الواقع» لم تنجح في إقرار سياسات وإجراءات تخفّف من معدلات التضخم، أو تقدّم نموذجاً اقتصادياً وتنموياً قابلاً للحياة.

وفيات ◄

من آمن بي وإن مات فسيحيا
زوج الفقيدة نبوغ الياس نصر
ابنتها: رائد نصر، زوجته باتريسيا شاغوري وعائلتهما
ابنتاها: ريما نصر زوجة نضال عياش وعائلتهما
ليلى نصر
شقيقاها: عائلة المرحوم الياس جرجي صعب
عائلة المرحوم سلام جرجي صعب، أرملته ضياء تامر
شقيقاتها: عائلة المرحومة جمال صعب في المهجر
وفاء صعب زوجة غسان صدقة وعائلتهما
نبيهة صعب زوجة نسيم شاهين وعائلتهما في المهجر
سلفاها: عائلة المرحوم نصر نصر
عائلة المرحوم نبيل نصر، أرملته نزيهة معلوف
ابنة حميها: نجاح نصر زوجة جمال الأخرس وعائلتهما
خالها: عائلة المرحوم الدكتور حسيب بربر
خالتها: عائلة المرحومة ماري بربر زوجة المرحوم جبران جريج
عائلات: نصر وصعب وعموم عائلات بتعبورة ومن ينتسب إليهم في الوطن والمهجر ينعون إليكم على رجاء القيامة فقيدتهم الغالية المرحومة

مجلس جرجي الياس صعب
نائب مدير في مدارس المواكب – دبي

المُنتقلة إلى رحمة الآب السماوي يوم أمس الثلاثاء المُوافق 29 آب 2023 مُتمّمة واجباتها الدينية.
سيُحتفل بالصلاة لراحة نفسها يوم غدٍ الخميس 31 الجاري، الرابعة بعد الظهر في كنيسة مار الياس – بتعبورة – الكورة.
لنفسها الراحة ولكم من بعدها طول البقاء

تُقبل التعازي قبل الدفن وبعده ابتداءً من الساعة العاشرة صباحاً حتى السابعة مساءً، وبعد غدٍ الجمعة المُوافق الأول من أيلول، من الساعة الثالثة حتى السابعة مساءً في قاعة الكنيسة.
الرجاء إبدال الأكاليل بالتبرّع للكنيسة.

إعلانات رسمية ◄

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محي الدين بديع غزّاوي وكيل عبدالكريم عبدالقادر السكافي مُورثه عبدالقادر عبد الكريم السكافي سندات بدل ضائع للعقارين 1/269 و32/272 مدينة صيدا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب أسامة البساط وكيل زينه سليم كرجي لمُوكلتها ناديا عمون مسعد شهادة قيد بدل ضائع للعقار 27 مجدل.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
إنذار صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا
مُوجه إلى المُنفذ عليها سوريانا محمد إسماعيل المجهولة محل الإقامة
تُنذركم هذه الدائرة سنداً للمادة 408 و409 مُحاكمات مدنية بالحُضور إليها الإنذار التنفيذي في المُعاملة رقم 2023/420 المُتكونة بينك وبين تاثر محمد عقل بخلال /25/ يوماً من تاريخ النشر واتخاذ محل إقامة مُختار ضمن نطاق الدائرة وإلا عُد قلمها مقاماً مُختاراً تتبلغون بواسطته كل الأوراق المُوجهة إليكم في المُعاملة المذكورة.
مأمور التنفيذ
عباس حمادي

إعلان
صادر عن دائرة تنفيذ صور
غرفة القاضي يولا غطيمي
المُنفذة: حنان محمود شهاب وكيلها المُحامي احمد صفي الدين
المُنفذ عليهم: ورثة المرحوم عبد الحسين درويش وزوجته هيفاء محمد محمد إبراهيم حسين وهم عباس ومحسن وماهر وناصر ونها وهيام وأميرة وسوسن وليلى عبدالحسين درويش ومجاهد وهيفاء وجهاد جميل درويش بتاريخ 2023/8/28 تقرر إبلاغ كل من المُنفذ عليهم مجاهد وهيفاء وجهاد جميل درويش المُقيمين في شمع ومجهولي محل الإقامة حالياً بوجوب الحُضور إلى قلم دائرة تنفيذ صور لتبلغ الإنذار التنفيذي ومُرفقاته بالمُعاملة التنفيذية رقم 2023/137 موضوعها تنفيذ الحُكم الشرعي الصادر عن محكمة صور الشرعية الجعفرية بتاريخ 2023/6/8 أساس 219/د/2023 سجل/ح 53 والقاضي بثبوت مؤخر مهر المدعية حنان محمود شهاب من زوجها ماهر عبد الحسين درويش، والذي هو كامل العقار 345 من منطقة شمع العقارية، وإلا اعتبر كل تبليغ لكم ضمن قلم الدائرة قانونياً.
مأمور التنفيذ
عيسى شاهين

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية
برئاسة القاضي أحمد مزهر
إلى المُنفذ عليه وسيم حمود من جباع ومجهول محل الإقامة وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تُنبئك هذه الدائرة بأن لديها بالمُعاملة التنفيذية رقم 2023/314 إنذاراً تنفيذياً بموضوع القرار الصادر عن حضرة قاضي الأمور المُستعجلة في النبطية رقم 2023/141 تاريخ 2023/6/13 وفقاً لمضمونه والمُتضمن إلزامك:
أولاً: بإزالة كل تعدياتك على عقاري المدعي 2153 و2155/جباع والمُحددة في تقرير الخبير حرب المُعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار وذلك فوراً تحت طائلة غرامة إكراهية مقدارها 10 ملايين ل.ل. عن كل يوم تأخير.
ثانياً: إلزامك بإعادة فتح مجرى المياه الشتوية المُتاخم للعقارين رقم 2153 و2155/جباع من الناحية الجنوبية تحت طائلة غرامة إكراهية مقدارها عشرة ملايين ل.ل. عن كل يوم تأخير.
ثالثاً: رد كل ما خالف وزاد.
رابعاً: تضمينك الرسوم والنفقات كافة.
خامساً: وقف الأعمال التي تجريها في العقار رقم 2152 جباع بكل أنواعها لحين إزالة التعديات المُحددة في البندين أولاً وثانياً.
وعليه تدعوك هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار ومُرفقاته تحت طائلة مُتابعة التنفيذ بحقك أصولاً بانقضاء 20 يوماً تلي النشر مُضافاً إليها مُهلة الإنذار.
مأمور التنفيذ

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب إبراهيم سويدان مُوكله إبراهيم علي عطية سند بدل ضائع للعقار 2072 قانا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلبت خديجة شحادي مُوكليها أمل عباس مدلج ومحمد حسن شحادي سندين بدل ضائع للعقار 1059 محيليب.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلبت عفيفة نايف عطية سند بدل ضائع للعقار 1301 قانا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب نسيب مدني مُوكلته سمر علي غنام سند بدل ضائع للعقار 9 مروحين.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب إبراهيم طالب مُوكله فوزي عبدالله برجي سند بدل ضائع للعقار 179 الرمادية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلبت طالبة شحادي مُوكليها أمل عباس مدلج ومحمد حسن شحادي سندين بدل ضائع للعقار 1059 محيليب.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلبت عفيفة نايف عطية سند بدل ضائع للعقار 1301 قانا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب إبراهيم سويدان مُوكله إبراهيم علي عطية سند بدل ضائع للعقار 2072 قانا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب إبراهيم طالب مُوكله فوزي عبدالله برجي سند بدل ضائع للعقار 179 الرمادية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب رضا رميتي مُوكله محمد فضل رميتي سند بدل ضائع للعقار 1141 مجادل.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب محمد مصطفى علي السلخ بوكالته سند الملكية بحصص فاطمه عبدالله الاسير وبارعة عبدالله الاسير بالعقارات 76 نبع الغزيلي و88 و104 و107 و109 و125 و247 و248 و249 من منطقة الغزيلي العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب أحمد مصطفى حمود مراد سند بدل ضائع للعقار 9/558 عين الدلب.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب علي محمد علي غدار مُوكله زكريا محمد تامر غدار سند بدل ضائع للعقار 2066 الغازية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان قضائي
بتاريخ 2023/8/8 قرر رئيس محكمة بداية صيدا القاضي فرنسو الياس نشر خلاصة عن الاستدعاء المُقدم من محمد يوسف الدر والمُسجل برقم 2023/2348 والذي يطلب فيه شطب إشارة الدعوى عن العقار رقم 554 من منطقة مجدل زون العقارية طلب تدخل لجانب محكمة بداية صيدا من طالب التدخل شريف مصباح مملوك تاريخ 1974/10/23 بدعوى فاطمة وعفيفة الحاج محمد الشريف.
فمن له مصلحة بالاعتراض أن يتقدم به خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب الحاج مُنتدبة كل من: المُستدعى ضده حسن سامي قاسم المجهول محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لإستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2023/2329 المُقامة من نوال حسن قاسم بموضوع إزالة شيوع على العقار 440 من منطقة كوثرية السياد العقارية.
والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات بإستثناء الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب أسامة البساط وكيل زينه سليم كرجي لمُوكلتها ناديا عمون مسعد شهادة قيد بدل ضائع للعقار 27 مجدل.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محي الدين بديع غزّاوي وكيل عبدالكريم عبدالقادر السكافي مُورثه عبدالقادر عبد الكريم السكافي سندات بدل ضائع للعقارين 1/269 و32/272 مدينة صيدا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب الحاج مُنتدبة كل من: المُستدعى ضده حسن سامي قاسم المجهول محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لإستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2023/2329 المُقامة من نوال حسن قاسم بموضوع إزالة شيوع على العقار 440 من منطقة كوثرية السياد العقارية.
والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات بإستثناء الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب الحاج مُنتدبة كل من: المُستدعى ضده حسن سامي قاسم المجهول محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لإستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2023/2329 المُقامة من نوال حسن قاسم بموضوع إزالة شيوع على العقار 440 من منطقة كوثرية السياد العقارية.
والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات بإستثناء الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.
رئيس القلم
سلام الغوش

وظيفة شاغرة
تعلن جريدة الأخبار عن حاجتها
إلى مدقق لغوي متفرغ بدوام كامل .
الشهادة المطلوبة : إجازة في اللغة العربية
الخبرة : لا تقل عن 5 سنوات
للمهتمين يمكنكم إرسال السيرة الذاتية إلى
HR@al-akhbar.com

تقرير

وعود فتحه تتبخّر

إغلاق مطار صنعاء «يعدم» اليمنيين بصمت

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

طال انتظار عشرات الآلاف من اليمنيين عودة الحركة الملاحية إلى مطار صنعاء الدولي، منذ أكثر من عام، بلا جدوى. وبعيداً من وعود الأمم المتحدة، ومكتب الشؤون الإنسانية التابع لها في اليمن، باقتراب رفع المزيد من القيود عن المطار، فإن دول «التحالف» التي أغلقت هذا المرفق رسمياً في آب من عام 2016، لا تزال تفرض قيوداً مشدّدة على الحركة الملاحية منه وإليه، متنصّلة من كل الالتزامات الخاصة بالهدنة الإنسانية.

وتقول مصادر في وزارة النقل في صنعاء لـ«الأخبار»، إن «كافة المساعي التي بذلت من قبل الوساطة العُمانية والأمم المتحدة خلال الفترة الماضية لتوسيع الرحلات الجوية من المطار وإليه، اصطدمت برفض أميركي غير مبرر»، مشددة على أن «فتح المطار ضرورة إنسانية لإنقاذ حياة الآلاف من المرضى من موت محقق». ويكشف أحد تلك المصادر عن تلقي سلطات صنعاء عدداً من الطلبات من شركات مصار سياسية مطلعة، نتجت منه إعادة أزمة العالقين اليمنيين في عدد من مطارات العالم وعواصمه، أخيراً، إلى الواجهة. فالآلاف من المواطنين الذين تمكنوا من السفر من مطار صنعاء إلى عمّان خلال الأشهر الماضية من العام الجاري، صاروا عالقين في عواصم عدد من الدول العربية بعد تخفيض أعداد الرحلات الأسبوعية من مطار صنعاء وإليه بنسبة 50%، بينما مثلت كل الرحلات التجارية التي انطلقت من العاصمة اليمنية خلال العام الفائت نحو 1 % من الاحتياج الفعلي، وبتكلفة مالية تزيد بـ50% عن تكلفة السفر من مطار عدن، في ما يمثّل احتكاراً واضحاً واستغلالاً غير أخلاقي لمعاناة المواطنين.

في السفر عبر الرحلات التجارية الذي أدى إلى وقف الاتصالات بين صنعاء والرياض بشكل كلي، وفق مصادر سياسية مطلعة، نتجت منه إعادة أزمة العالقين اليمنيين في عدد من مطارات العالم وعواصمه، أخيراً، إلى الواجهة. فالآلاف من المواطنين الذين تمكنوا من السفر من مطار صنعاء إلى عمّان خلال الأشهر الماضية من العام الجاري، صاروا عالقين في عواصم عدد من الدول العربية بعد تخفيض أعداد الرحلات الأسبوعية من مطار صنعاء وإليه بنسبة 50%، بينما مثلت كل الرحلات التجارية التي انطلقت من العاصمة اليمنية خلال العام الفائت نحو 1 % من الاحتياج الفعلي، وبتكلفة مالية تزيد بـ50% عن تكلفة السفر من مطار عدن، في ما يمثّل احتكاراً واضحاً واستغلالاً غير أخلاقي لمعاناة المواطنين.

> سُجّلت وفاة 120 ألف مريض خلال السنوات الثماني من عمر إغلاق مطار صنعاء

وتقول مصادر حقوقية في صنعاء لـ«الأخبار»، إن «هناك عشرات الآلاف من الحجوزات عبر طيران اليمنية لم يتم البت فيها منذ أشهر بسبب تقليص الرحلات، وتعثّر كل المساعي التي بذلت لتوسيع الرحلات إلى وجهات جديدة». وتلفت إلى أن «تذاكر السفر التي قدمتها شركة طيران اليمنية للراغبين في العودة إلى مطار صنعاء من عمّان خلال أيلول من العام الجاري، نفدت بعد نصف ساعة فقط من فتح باب الحجز»، متوقعة تصاعد أزمة العالقين اليمنيين في الخارج خلال الفترة المقبلة، في حال فشلت الجهود الإقليمية والأممية في إحداث اختراق في هذا الملف.

باستثناء رحلة تجارية واحدة جرت منتصف العام الفائت بين صنعاء والقاهرة، تنتظر صنعاء عودة الرحلات التجارية إلى مصر منذ عام، وفقاً لوعود أممية، ولكن من دون جدوى، فكلما اقترب موعد استئناف الرحلات الجوية إلى هذه الوجهة، تم التأجيل من قبل دول «التحالف» التي تستخدم القيود على المطار، كورقة ضغط على الحكومة الإنقاذ. وكانت مصادر في وزارة النقل في تلك الحكومة قد توقعت أن تباشر شركة «بلقيس» للطيران، وهي شركة أهلية يمنية، أولى رحلاتها الجوية من مطار صنعاء إلى القاهرة، بعد أن رفضت شركة «اليمنية» الحكومية استئناف رحلاتها إلى مصر، إلا أن هذه الانفراجة الجزئية انتكست بعدما أجلت الشركة تدشين أولى رحلاتها التجارية المباشرة إلى مصر، وأوقفت بيع تذاكر السفر في مناطق سيطرة صنعاء.

وتشير الإحصائيات الرسمية، إلى أن فاتورة إغلاق مطار صنعاء تتجاوز فاتورة الحرب. فخلال ثماني سنوات من العدوان، قتل وأصيب نحو 48 ألف مواطن يمني، إلا أن تعطيل المنفذ الجوي تسبب بوفاة أعداد كبيرة من المرضى اليمنيين الذين كان بالإمكان إنقاذ حياتهم لو تمكّنوا من السفر للعلاج في الخارج. وفي هذا الإطار، قدّرت وزارة الصحة في صنعاء، عدد المرضى المتضررين من استمرار إغلاق المطار بنحو 450 ألف مواطن، وأكدت وفاة أكثر من 120 ألف مريض خلال السنوات الثماني الماضية من عمر الإغلاق. وقالت إن المطار كان يستقبل نحو 6 آلاف مسافر بشكل يومي، من ضمنهم المئات من المرضى. وكان إجمالي عدد الرحلات التجارية التي تنطلق منه يتجاوز 30 رحلة يومياً. وأكدت الوزارة أن واحداً من كل عشرة مرضى مسجلين في سجلات السفر إلى الخارج، يموت بسبب انعدام الأدوية والمستلزمات الكافية لإنقاذه في المستشفيات اليمنية. وما ضاعف ذلك، استمرار منع «التحالف» دخول الأدوية المنقذة للحياة والمستلزمات الطبية الضرورية على رغم الحاجة الملحة لها.

الأخبار
اشتراكات
توزيع
إعلانات
71-513571
01-759500

الكرة اللبنانية

لبنان إلى تايلاند بتشكيلة منقّحة وأسماءٍ خبيرة

محطة تحضيرية جديدة لمنتخب لبنان لكرة القدم استعداداً لكأس آسيا وذلك من خلال المشاركة في دورة كأس الملك الرباعية في تايلاند. محطةٌ مهمة لأنها ستنقل منتخبنا إلى مرحلةٍ متقدّمة أخرى لرسم الصورة النهائية للمجموعة التي ستدافع عن الوانه في نهائيات البطولة القارية

شربل كريم

مع توقّف منافسات بطولة الدوري العام حتى 22 أيلول المقبل، يعود منتخب لبنان ليكون العنوان، وذلك من خلال تكثيف استعداداته من أجل الظهور بأفضل صورةٍ في كأس آسيا التي تستضيفها قطر في كانون الثاني 2024.

المنتخب الذي يغادر مساء اليوم إلى تايلاند بعدما انخرط لاعبوه في حصص تدريبية في اليومين الأخيرين على ملعب العهد، يدخل مرحلة جديدة مبنية على آخر ظهور له في الهند، حيث خاض عدداً من المباريات الودية التي كشفت عن نقاط القوة والضعف لديه، إلى كأس آسيا بمنتخبٍ جاهز من أصحاب الأعمار الصغيرة.

هؤلاء الذين مرّوا بالمنتخب في الفترة الأخيرة لا شك في موهبتهم، لكن لصقل قدراتهم يفترض إضافة الخبرة الدولية إليها، وهي مسألة تحتاج أقله إلى عامين لكي يختبر كل منهم الساحة الخارجية التي تحمل تحديات مختلفة بشكلٍ كبير عن تلك التي تفرزها نظيرتها المحلية.

عادت أسماء خبيرة إلى منتخب لبنان ضمن خطة لتثبيت صورة التشكيلة النهائية

فكان تحرّك المدير الفني الصربي ألكسندر إيليتش باتجاه خيارات مختلفة عن المرحلة السابقة ترمي إلى سدّ الثغرات عبر خليطٍ يجمع بين الخبرة والشباب.

فكرة إيليتش الأولى كانت نقل المنتخب إلى المستقبل من خلال عملية تجديدٍ شاملة، محورُها اللاعبون الصاعدون المدعّمون بعناصر من المغتربين. لكنّ الواقع أن النتائج لم تصبّ في الاتجاه المأمول، إذ تبيّن أن التطوّر يحتاج إلى وقت، والمدة الحالية غير كافية للوصول

دعوة لمستحقّيها

من هنا، ذهب إيليتش إلى إعادة النظر في تشكيلته ليستدعي أسماءً تملك الخبرة والقدرة على القيادة في كل الخطوط، محاولاً أيضاً تعويض عدد من الغائبين بسبب الإصابة، وهم الذين أدّوا أدواراً أساسية في المراحل الماضية، أمثال محمد الدهيني، فيليكس ملكي، زين فران، خليل خميس، محمد الحايك وغيرهم.

كما لحظت التشكيلة لاعبين قدّموا مستوى ثابتاً في مباريات الدوري التي يتابع غالبيتها الجهاز الفني أسبوعياً، علماً أن الظروف الحالية المرتبطة بالغيابات واللاعبين المتوفّرين ستفرض إعادة توزيع المراكز بحسب مقتضيات المرحلة، ما يعني أن لاعبين مثل وليد شور وجهاد أيوب يُنتظر أن يجدوا أنفسهم في مركز جديد مثل قلب الدفاع الذي عاد إليه قاسم الزين وماهر صبرا الذي قد يُشغل مركزاً أيضاً على الجهة اليسرى.

عودة الثنائي الخبير كانت منطقية انطلاقاً من المستوى الدفاعي الجيّد الذي قدّمه فريقهما النجمة حتى الآن، وهو ما كوفئ عليه عبدالله مغربي بحصوله على دعوة إلى المنتخب، حيث يمكن أن يلعب دور «الجوكر» على اعتبار أنه يجيد شغل مركزين على طرفي الملعب.

سجّل منتخب لبنان عودة وجوه سبق أن اختبرت اللعب على الساحة الدولية (طلال سلمان)

صفحة جديدة

بطبيعة الحال، يبدو أن إيليتش فتح صفحة جديدة بحيث وردت في تشكيلته أسماء سال عنها الجمهور في مرحلةٍ سابقة، أمثال باسل جرادي وماجد عثمان، فالأول سجّل انتقالاً لافتاً إلى الدوري التايلاندي حيث قدّم من قبل فريقه كنجم من الصف الأول، بينما يتابع الثاني تألّقه في الدوري الإندونيسي.

هذان الاثنان سيعزّزان خط الوسط بلا شك، وهو الخط الذي لحظ عودةً مهمة لمحمد حيدر لكي يحصل المنتخب على لاعب بنوعيةٍ مختلفة عن كل الموجودين، لأن نجم فريق العهد هو صانع ألعاب متميّز وضابط إيقاع استثنائي سيحتاج إليه إيليتش حتماً في محطاتٍ معيّنة وأوقاتٍ حساسة من المباريات.

هذه الأسماء العائدة ليست الوحيدة التي عرفها المتابعون بألوان المنتخب، إذ سُجّلت أيضاً عودة لافتة للمهاجم هلال الحلوة بعدما تابعه إيليتش في الدوري المحلي مسجّلاً 3 أهداف في 4 مباريات خاضها مع البرج، وهو بدا في التمارين متحمّساً لكسب ثقة المدرب كما هو حال كل اللاعبين الذين سيقاتلون من أجل مراكزهم، خصوصاً أن المرحلة المقبلة قد تدخل إليها أسماء جديدة، بينها أسماء لاعبين مغتربين يتمّ التواصل معهم من أجل تعزيز التشكيلة اللبنانية في الاستحقاق الآسيوي.

هذا الاستحقاق الذي دفع اتحاد اللعبة إلى البحث في اتجاهاتٍ مختلفة من أجل تأمين المعسكرات والاحتكاكات المختلفة النوعية للمنتخب، إذ إنه سيلعب في تايلاند مع صاحب الضيافة في دورة كأس الملك الرباعية، على أن يواجه الفائز بين العراق والهند لاحقاً. لكن هذه المحطة ليست الأخيرة قبل انطلاق التصفيات الآسيوية المونديالية في شهر تشرين الثاني المقبل، إذ تشير المعلومات إلى رحلةٍ أخرى باتجاه مونتينغرو لمواجهة منتخبها الذي يشرف عليه مدرب لبنان السابق ميودراغ رادولوفيتش.

مونديال السلة

مصر تهدي العرب فوزهم الأول وخسارة لبنانية صعبة

استحقّ منتخب مصر الفوز على المكسيك (أ ف ب)

أهدى المنتخب المصري لكرة السلة العرب فوزهم الأول في كأس العالم لكرة السلة المقامة في إندونيسيا والبايان والفيليبين حتى 10 أيلول المقبل، وذلك عقب فوزه يوم أمس على المكسيك (100-72) ضمن المجموعة الرابعة، فيما أهدر المنتخب اللبناني فرصة ذهبية لتحقيق الفوز على فرنسا، بعد أن خسر (79-85) ضمن المجموعة الثامنة. وفي المباراة الأولى، أنهى منتخب «الفراعنة» مشواره في الدور الأول بفوز وحيد مقابل خسارتين ليحتل المركز الثالث في المجموعة، ويُبقي على آماله في التأهل إلى دورة الألعاب الأولمبية، إلا أنّ قارة أفريقيا تشهد منافسة طاحنة على بطاقة واحدة مؤهّلة مباشرة إلى أولمبياد باريس، خصوصاً في ظل تألق المنتخبات الأفريقية الأخرى.

في المقابل، تذيّلت المكسيك ترتيب المجموعة بلا أي انتصار. وقال مدرب منتخب مصر، الكندي روي رانا: «نُبقي دائماً عيوننا على ما تحقّقه الفرق الأخرى، وذلك بسبب الألعاب الأولمبية، لكن من جهة أخرى هناك شعور بالفخر بما تقدّمه السلة الأفريقية». وتابع: «نرى هنا ما تقدّمه المنتخبات الأفريقية الخمسة من خلال تحقيق الفوز في كأس العالم، وهذا يُعد رسالة واضحة حول كرة السلة الأفريقية أنها تتحسن أكثر فأكثر». وشهدت المباراة تألّق كل من إيهاب أمين (22 نقطة و10 تمريرات حاسمة وست متابعات) والأميركي المجنّس باتريك غاردنر (20 نقطة وسبع متابعات) كما برز لاعب الارتكاز عاصم مرعي مع 16 نقطة و10 متابعات وعمر زهران مع 14 نقطة.

انتفاضة لبنانية

وفي مباراة ثانية خسر منتخب لبنان بصعوبة أمام نظيره الفرنسي بنتيجة (79-85) ضمن المجموعة الثامنة في جاكرتا، في مباراة كان يمكن فيها للبنانيين أن يخرجوا منها بانتصار تاريخي آخر على الفرنسيين، علماً أن الطرفين خاضا المواجهة بعدما فقدا الأمل بالتأهل إلى الدور الثاني. وكانت هذه المواجهة المونديالية الثالثة بين المنتخبين، حيث حسم اللبنانيون الجولة الأولى بفارق نقطة واحدة (74-73) في 23 آب 2006 في مونديال اليابان، ثم ثأر الفرنسيون في 29 آب 2010 بفارق 27 نقطة (86-59) في مونديال تركيا.

وحفظ المنتخب الفرنسي الذي غاب عنه بعض لاعبيه الأساسيين كرودي غوبير ومصطفى فال وماتياس ليسور «ماء الوجه» بهذا الانتصار، إذ دخل البطولة كمرشح للذهاب بعيداً إلا أنه مُني بخسارتين أمام كندا (65-95) ثم على يد لاتفيا (86-88) ليودّع المنافسات من الدور الأول.

وكان لاعب ريال مدريد غبرشون يابوسيلي أفضل مسجّل لفرنسا برصيد 18 نقطة، وأضاف لاعب نيويورك نيكس الأميركي إيفان فورنييه 17 نقطة (بينها ثلاث رميات ثلاثية)، ونجم لوس أنجليس كليبرز نيكولا باتوم 12 نقطة، فيما كان عرقجي الأفضل للبنان بتسجيله 29 نقطة إلى أربع تمريرات حاسمة وثلاث متابعات، وأضاف علي حيدر 12 نقطة إلى ست متابعات. وعقب خروجهم من الدور الأول، ستخوض منتخبات فرنسا ولبنان (مع ساحل العاج الخميس وإيران السبت) ومصر مباريات تحديد المراكز، من أجل التأهل إلى أولمبياد باريس 2024.

وفي مباريات أخرى، حقّق المنتخب الدومينيكاني فوزاً مهماً على حساب أنغولا (75-67) ضمن المجموعة الأولى ليضمن تأهله إلى الدور الثاني. كما فازت ألمانيا على فنلندا (101-75)، ليؤكد الألمان علو كعبهم في مونديال 2023 حيث أنهوا المجموعة الخامسة بثلاثة انتصارات كاملة. كما تغلّبت أستراليا على اليابان (109-89) ضمن المجموعة ذاتها.

(أ ف ب)

سيوت لايت

كبار مانشستر يستقطبون المواهب الشابّة

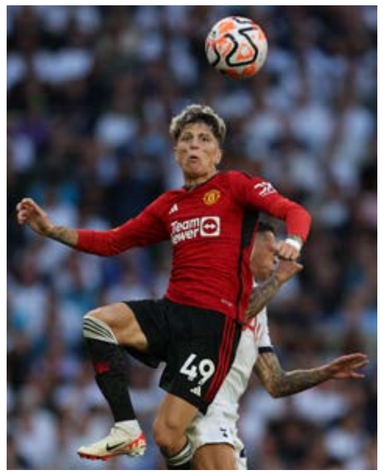

تعوّل جماهير اليونايتد كثيراً على اليخاندرو غارناتشو (أ ف ب)

سيطر مانشستر يونايتد لحوالي 20 عاماً على البطولات المحلية في إنكلترا، مع تفوّق أوروبي على مواطنيه، والسبب في ذلك يعود للمدرب العبقري السير أليكس فيرغسون، والمواهب الشابة التي كان يستقطبها ويطوّرها.

نجوم صغار في السن لا تزال مدينة مانشستر تجذبهم حتى اليوم، وذلك نتيجة للإرث الكبير في ملعب أولد ترافورد.

حالياً يبرز مع نادي شمال إنكلترا اللاعب الأرجنتيني أليخاندرو غارناتشو (19 عاماً). اللاعب المولود في إسبانيا اختار بالفعل تمثيل منتخب «الألبيسيليستي» قائلاً: «لقد ولدت في مدريد، لكن والدتي أرجنتينية، مثل كل عائلتها، وسيكون شرفاً لي أن أكون قادراً على تمثيل الأرجنتين». وبدأ أليخاندرو مشواره الكروي مبكراً في أكاديميّة أتلتيكو مدريد الإسباني، قبل أن يلفت أنظار أندية ريال مدريد الإسباني، بوروسيا دورتموند الألماني ومانشستر يونايتد الإنكليزي، ليختار في ما بعد الالتحاق بأكاديميّة «الشياطين الحمر».

وظهر أليخاندرو غارناتشو في 28 نيسان 2022 لأوّل مرّة في الفريق الأول لنادي مانشستر يونايتد، بعدما لعب بضع دقائق ضد تشلسي في منافسات الدوري الإنكليزي الممتاز لكرة القدم.

ويمتلك الجناح الأرجنتيني مهارات مميزة في المراوغة والتحكّم بالكرة، إلى جانب القدرة على الاختراق في عمق مناطق الخصوم. وهو نجح في أن يسجّل العام الماضي حضوراً لافتاً بعد مساهمته بـ11 هدفاً للفريق.

والأكيد أن جماهير النادي الإنكليزي تتطلّع إلى نجمها الشاب لكي يساعدها على استعادة أمجاد الماضي.

وفي المدينة ذاتها برز خلال السنوات الأخيرة نادي مانشستر سيتي، بطل الثلاثية الأخيرة تحت قيادة المدرب الإسباني بيب غوارديولا. الأخير يعرف تماماً كيفية انتقاء اللاعبين وتطويرهم، لذلك تعاقد قبل فترة قصيرة مع الموهبة البلجيكيّة الواعدة جيريمي دوكو صاحب الـ21 عاماً، قادماً من نادي رين الفرنسي مقابل 62 مليون يورو.

والأكيد أن يكون لديك 21 عاماً فقط وتجذب اهتمام السيتي، ومدربه العبقري، فأنت تمتلك الموهبة الحقيقية. وبالفعل فقد قدّم الدولي البلجيكي مستويات عالية مع منتخب بلاده في 14 مباراة رسميّة خاضها. هو لم يسجل كثيراً لكنه أظهر مستوى مميزاً، من خلال سرعته في الاختراق عبر الجهة اليمنى.

يُذكر أنّ دوكو استهلّ مشواره الكروي في نادي أندرلخت البلجيكي مشاركاً في 37 مباراة، ليجذب أنظار نادي رين الفرنسي. وفي فرنسا خاض 92 مباراة مسجّلاً 12 هدفاً.

ويأتي اللاعب اليوم إلى مانشستر ليعوّض رحيل رياض محرز.

نجوم صغار سيشكلون المستقبل في مانشستر، وبالتالي تستمر المنافسة المحتدمة بين فريقَي المدينة على الرغم من علو كعب السيتي في السنوات الأخيرة، إلا أن اليونايتد سيكون قريباً من العودة بقوة.

(الأخبار)

استراحة

إعداد نعوم مسعود

كلمات متقاطعة 4392

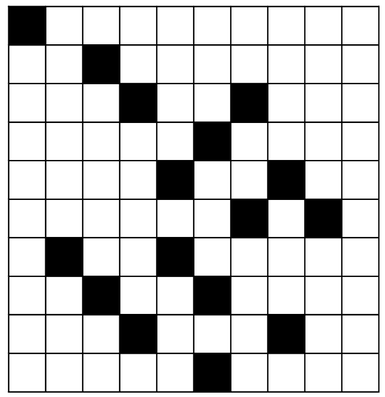

أفقيا

1- من مؤلفات ميخائيل نعيمه – 2- صحيفة لبنانية – إسم موصول – 3- مدينة فلسطينية – وشى – من أسماء الرمح – 4- مدينة بريطانية – مدينة ومرفأ قديم في مصر على البحر الأحمر – 5- وسخ الظفر – بحر – إحدى جزر أندونيسيا – 6- الذكي – 7- موقع أثري في المغرب – ضمير متصل – 8- إتجاهات – في القميص – للتفسير – 9- والدة – قبر – مهر فطم وبلغ السنة – 10- أعطى باليد – دولة أفريقية

عمودياً

1- رئيس أميركي راحل – 2- من الخضر – عاصمة دولة في أميركا الجنوبية – 3- من يتعاطى الأعيب الخفة – ماركة شاحنات – 4- شقيق – حرف نصب – أحرف متشابهة – 5- من مشتقات الحليب – شهر أيار بالأجنبية – 6- مسجد – بياض في أظفار الأحداث – 7- هرب – يحترمهم – 8- أماعا على النار – كل عمل مبدع – 9- مواطن من بلد أوروبي – أوتوماتيكي – 10- من شعوب الشرق القديم

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- عصمت اينونو – 2- لوكيربي – فا – 3- يصبر – جلعاد – 4- ثار – ورقيّ – 5- أزّ – شنْق – 6- بيكاسو – سمل – 7- أنا – سواح – 8- بدا – عدس – 9- الصفا – ري – 10- قصر الصنوبر

عمودياً

1- علي بابا – رق – 2- صوص – زينب – 3- مكبث – كادار – 4- تيرانا – إلا – 5- آر – سا – صل – 6- يبجّ – شو – عفص – 7- نيلون – سدّان – 8- عرقسوس – 9- نفاق – ما – رب – 10- وادي الحجير

sudoku 4392

8	7	6						
		9	3	7	5			
3	2					4	1	7
	3		4	1				
7	4						3	6
				2	3		8	
2	8	4						
			2	6	9	3		
						5	2	1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4391

5	6	7	1	8	4	2	3	9
9	2	3	7	6	5	1	8	4
1	8	4	2	9	3	5	7	6
2	4	9	3	5	8	7	6	1
3	1	5	6	2	7	9	4	8
6	7	8	4	1	9	3	2	5
7	9	6	5	4	2	8	1	3
8	3	1	9	7	6	4	5	2
4	5	2	8	3	1	6	9	7

مشاهير 4392

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فنانة تشكيلية وشاعرة سعودية. عام 2008 حصلت على جائزة المركز الأول في معرض فنانات المملكة

11+1+3+7 = ضعيف الجسم ■ 8+2+6+9+2 = حدبة الجمل ■ 2+10+4+5 = بند

حل الشبكة الماضية: دييغو ميليتو

ستريمينغ

يبدو أن الرئيس التنفيذي السابق لشركتَي «رينو» و«نيسان»، لم يحبّ وثائقي «الهارب» الذي قدمته منصة نتفليكس

العام الماضي. لذلك، تعاون مع فريق من «وول ستريت جورنال» وشركة إنتاج بريطانية لإعادة سرد الحكاية في

وثائقي بعنوان «مطلوب للعدالة: قصة فرار كارلوس غصن» على قناة «أبل. تي. في. بلس». اربعة اجزاء منحته

فرصة للدفاع عن نفسه كضحيّة، ورسم زوجته كبطلة، والتشكيك بتهمة القتل العمد التي وجّهت لوالده

عن ثقوب الرأسماليّة وجشع البورجوازية وفساد السلطة المطلقة

كارلوس غصن... اللصّ «الحربوق»!

سعيد محمّد

ليس الوثائقي الجديد عن قصة فرار كارلوس غصن (مواليد 1954)، أول عمل يتمحور حول الحكاية الشكسبيريّة الطابع عن صعود وسقوط الرئيس التنفيذيّ السابق لشركتَي «رينو» و«نيسان». يبدو أن غصن نفسه كان وراء إنتاج وثائقي «كارلوس غصن: الرحلة الأخيرة» (2021 ــ إخراج نيك غرين وإنتاج نورا ملهي) الذي عرضته القناة الرابعة في «بي. بي. سي» (البريطانية) وجاء أشبه بمرافعة دفاعيّة عنه، ثم لحق به وثائقي «الهارب: رحلة الفرار العجيبة لكارلوس غصن» (2022 ـ إخراج لوسي بلاكستاد) الذي قدمته منصة نتفليكس وكان أكثر توازناً، ما دفع غصن وزوجته إلى الامتناع عن المشاركة فيه. ولذلك، يبدو أن الرجل، الذي احتفظ عملياً بكل الثروة التي جمعها (سواء بشكل قانونيّ كما يدّعي أو غير قانوني وفق الاتهامات اليابانيّة والفرنسيّة) والمعنيّ بشكل جنونيّ بصورته العامّة، لم يكن ليترك الكلمة/ الصورة الأخيرة آئيل إلى إدانته. ولذلك، قرّر هو وزوجته منح كل مساعدة ممكنة لصحافيَي «وول ستريت جورنال» نيك كوستوف وشين ماكلين اللذين سبق أن أعدّا كتاباً عن قصة هربه بعنوان «بلا حدود: قصة صعود، وسقوط وفرار كارلوس غصن» (2022)، إلى جانب رفيقهما المخرج جيمس جونز. هذه المساعدة ترمي إلى تعديل كفّة «الهارب» عبر وثائقي جديد يرتكز إلى: مقابلات مديدة مع المتهم وزوجته، ومشاهد أرشيفيّة خاصة وعامّة، وصول مفتوح وبلا حدود للأرشيف الشخصيّ (يشغل طابقاً كاملاً في منزل غصن الفاخر في منطقة الأشرفيّة في بيروت)، ناهيك بلقطات حصريّة خاصة لـ «البطلين»، فيما لا يمكن تأكيد أو نفي ما إذا كانت ثمة تسهيلات أخرى قدّمت لفريق العمل مثل التمويل أو تكاليف الاستضافة في النتيجة مسلسل وثائقي في أربعة أجزاء بعنوان «مطلوب للعدالة: قصة فرار كارلوس غصن» أطلقته منصة «أبل. تي. في. بلس» (بداية من يوم الجمعة 25 آب (أغسطس). يُعيد المسلسل تقديم الحكاية (لم تعد حدثاً منذ بعض الوقت) في نسق تفصيليّ ممل حيناً، وهوليووديّ أحياناً أخرى، مع إدارة مبدعة للكاميرا والغرافيكس، وحرفيّة في استدعاء تعاقب الأحداث، وتعدد لافت في عدد الشخصيات المهمة ذات الصلة، ما أبقى مستوى التشويق عالياً رغم التعثر بكثرة الاستطرادات الجانبية أحياناً. مع ذلك، سرعان ما يظهر أنّ غاية العمل الوحيدة هي تثني السرديّة العامّة التي كان قد ثبّتها وثائقي نتفليكس ضدّ مصلحة غصن عبر أدوات عدة منها ما يتعلّق بالوقت، ومنها ما يتعلّق بالمضمون، ومنها ما يتعلّق بصيغة الإدانة.

(جون اس. دايكس ـ بوسطن)

من ناحية الوقت، يحظى غصن بفرصة ربّما لن تتكرر لتقديم نفسه للرأي العام العالميّ في موقع الضحيّة لمؤامرة صراع عروش يابانيّة ضدّه، والجار بالشكوى من ظلم النظام القانوني الياباني لدى اعتقاله في عام 2018 (يقول في أول مؤتمر صحافي له لدى ظهوره في بيروت: «لم أفرّ من العدالة، لقد فررت من الظلم»). يقول إنّه اضطر للفرار بحياته إلى حيث يمكنه الدفاع عن نفسه من دون ضغوط. ويتقاسم غصن الوقت السخيّ الممنوح له مع زوجته (الثانية الأميركيّة اللبنانية كارول ـ تزوجا عام 2016) التي أصدرت السلطات اليابانية مذكّرةً باعتقالها هي الأخرى في عام 2020 لدى توسّع التحقيقات. وانعكس هذا السخاء في المحصلة، على توسيع حكاية تحتاج إلى فيلم من 90 دقيقة بحد أقصى، إلى مسلسل من أربع حلقات تلفزيونية كاملة.

وعلى الرّغم من أن غصن، المسطّرة بحقّه مذكرة دوليّة حمراء من الإنتربول باعتقاله وتسليمه للمحاكمة في فرنسا واليابان، يصعب الدفاع عنه أقلّه وفق مجموع التهم الرسميّة الضخمة الموجهة إليه والمساءلة الأخلاقيّة وجريمة الفرار من العدالة، إلا أنّ المسلسل، في المضمون، يلعب بذكاء وحرفيّة على تلميع الصورة الكليّة له عبر إغراق المشاهد في كمّ هائل من أنصاف الحقائق (لقد تسبّب في صرف ثلاثة آلاف من العمال في مصنع «رينو» في بلجيكا، فيما هو فعلياً حقّق وفراً هائلاً للشركتين عبر صرف عشرات الآلاف من الموظفين، ووضع البقيّة تحت ضغوط هائلة لزيادة الإنتاجيّة تسبّبت في تعاسة حياة آلاف آخرين وانتحر بعضهم بالفعل ووجّهت لـ «رينو» في فرنسا تهم جرميّة في هذا الشأن)، والتشكيك (في صحة اتّهام والده الذي كان يعمل في التهريب والتجارة الممنوعة بالعملات بين أفريقيا ولبنان، واستدرج شريكه في الأعمال القس بولس مسعد على إثر خلاف ماليّ وقتله برصاصتين قبل أن يقبض عليه ويحكم بالإعدام ومن ثم يهرب إلى البرازيل تحت غطاء الحرب الأهليّة)، والإضاءة على الصغائر (لقد تأمر لمنح نفسه تقاعداً مجزياً وأفاد بعلم الشركة أحياناً من مواردها كالعقارات والطائرات ومصاريف البذخ البورجوازي) مقابل تجاهل الكبائر (هيكليّة متكاملة لاختلاس أموال هائلة عبر شبكة من الشركاء والشركات/ الواجهات، وخيانته للأشخاص من حوله بمن فيهم مديره السابق ومساعده، إلى جانب الموظفين العاديين)، وتشويه نظام العدالة الياباني. صحيح أنّ نسبة الإدانة لمن يدخل السجن مرتفعة للغاية، لكنّ الوثائقي يتجاهل عن عمد حقيقة أنّ التحقيقات في اليابان دقيقة ومستوفية، وأن حوالي ثلث المتهمين فقط ينتهون إلى المحاكمة، كما أن السلطات منحت غصن لمرتين متتاليتين فرصاً للعيش تحت الإقامة الجبرية في منزله الباذخ مقابل كفالة مالية لكنه استغلها لتنفيذ عمليّة هرب مخابراتية الطراز.

أما في صيغة الإدانة، فإن المسلسل يضخّم من عداء ثقافيّ مزعوم من قبل اليابانيين لهذا المدير الأجنبي اللامع، ومن تخلّ فرنسيّ عنه عندما رفعت السكاكين في وجهه، ويهمل الفضائح الإداريّة (اتهام موظفين بالتجسس لمصلحة الصين من دون إثبات، والسلوك الديكتاتوري مع الموظفين، وإساءة الأمانة) مع إظهار مثاليه الأخلاقيّة وكأنها تتعلق أساساً بامتناعه عن مساعدة مايك تايلور ـ عسكريّ أميركيّ سابق يقوم كمقاول من القطاع الخاص بعمليات مخابراتية الطابع عبر شركة مشبوهة ـ بعدما كشف أمر تنظيمه عمليّة تهريب غصن في صندوق أدوات موسيقية عبر طائرة خاصة مستأجرة. وكانت اليابان قد تسلّمته من الولايات المتحدة وسجنته لعامين، كما أنه البكر بيتر (لسنة ونصف سنة) مع تحميله تكاليف الملاحقة القانونية الباهظة وكل ذلك من دون أن يسأل عنه غصن أو يدفع «المعلوم» المتوقع مقابل عملية التهريب الدرامية، وأيضاً تخليه عن كريغ كيلي الموظف الأميركي الذي أدين في واحدة على الأقل من تهم مساعدة غصن على الإفادة الماديّة من منصبه وسجن لستة أشهر، إلى جانب ثلاث سنوات ونصف السنة قضاها في الحجز الاحتياطي.

يعمد الوثائقي إلى ابتداع مقاربات سيكولوجيّة للحكاية أقرب إلى الخزعبلات بهدف موضعة غصن في مكان الضحية والشهيد، ومنها اقتراح أنّ دوافعه للنجاح بأي ثمن وتلميع ذاته متأتية من إثبات نفسه نقيضاً لنشأته التعيسة طفلاً لأب مجرم فار من وجه العدالة (أي مسكين)، أو أنّ سلوكياته الاستعراضية جزء من أزمة منتصف عمر أصيب بها، فطلّق زوجته اللبنانية أمّ أبنائه الثلاثة بعد زواج دام سنوات طويلة وتزوج في أجواء نيويورك المخملية من سيدة أميركية لبنانية الأصل، لديها ثلاثة أولاد أيضاً بسبب جمالها، وبدأ حينها يعتني بهندامه ومظهره ويستعرض نفوذه أمام معارفه ويقضي معظم وقته بعيداً في إجازات على حساب الشركة بعيداً عن مقري العمل في طوكيو وباريس... أي «جهلة» يقع فيها معظم الرجال! أو يروّج المسلسل لفكرة أنّ «المؤامرة» على غصن بدأت من لحظة تنظيمه احتفال عيد ميلاده الستين في أجواء لويس السادس عشر وماري أنطوانيت في قصر فيرساي بحضور 150 شخصاً من الأحبة والأصدقاء والمعارف منهم ثلاثة أشخاص من الشركتين، رغم أن الفاتورة قدّمت للشركة بوصف الاحتفال خاصاً بمرور 15 عاماً على تحالف «رينو /نيسان»

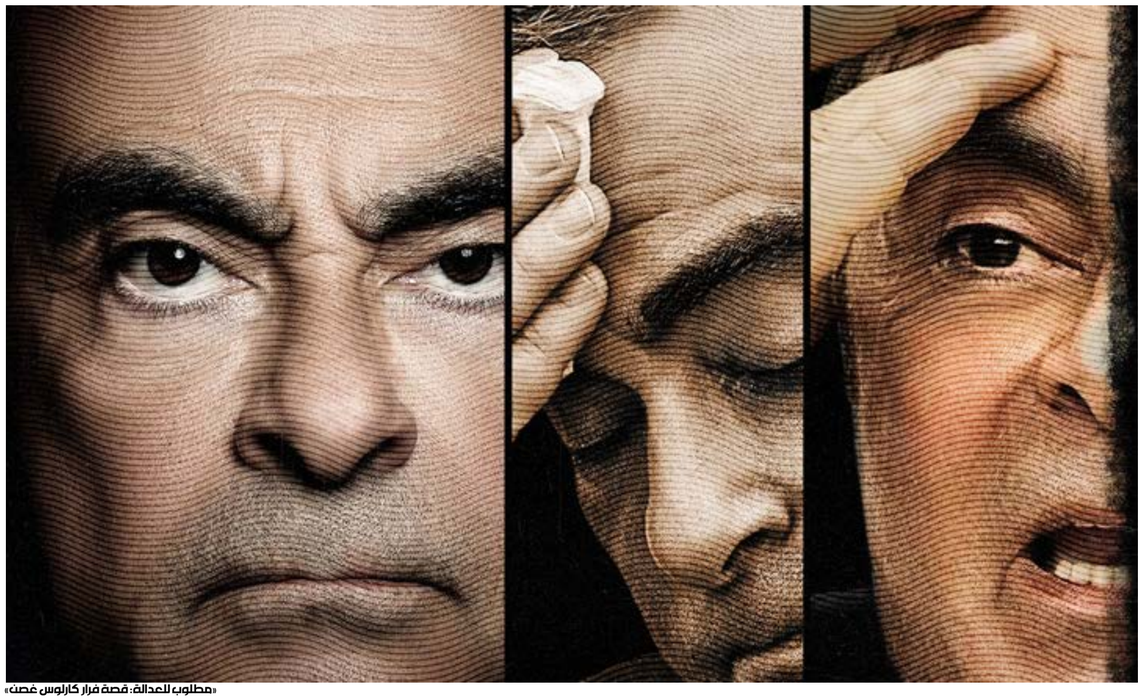
«مطلوب للعدالة: قصة فرار كارلوس غصن»

وشعور البعض في الشركتين عندئذ بالحسد... أي «ضحيّة ضيقة عين»! إلا أنّ مصاعب الشركتين معه بدأت من لحظة الأزمة المالية العالمية واضطرار غصن على إثرها للتنازل عن 10 ملايين دولار من دخله السنوي البالغ 20 مليوناً وإحساسه بالظلم، أو أنّ موظفاً «هندياً» خان مديره الذي هو غصن، وتآمر مع المديرين اليابانيين في الشركة لتلفيق تهم

> **يعيد المسلسل تقديم الحكاية في نسق تفصيليّ ممل حيناً، وهوليووديّ أحياناً أخرى، مع إدارة مبدعة للكاميرا والغرافيكس**

> **منح المسلسل غصن تقديم نفسه للرأي العام العالميّ في موقع الضحيّة لمؤامرة صراع عروش يابانيّة ضدّه**

له، أي مؤامرة قصور، وكذلك أنّ الفرنسيين كانوا يعتبرونه فرنسياً في لحظات الألق، لكنهم تخلوا عنه واعتبروه لبنانياً عندما انكشف أمره، أي بطل قوميّ... أو أن اليابانيين لديهم عقدة الأجنبي وأنهم لم يستطيعوا «بلع» أنّ غصن يتلقى راتباً مليونياً يفوق راتب المدير التنفيذي لـ «تويوتا» العظيمة بسبع مرات على الأقل – أي فروق ثقافيّة لا أكثر ـ أو أن مديري «نيسان» أرادوا بإبعاد غصن منع حدوث ذوبان شركتهم في «رينو» ضمن شركة واحدة بدل صيغة التحالف المعتمدة... أي ضحية جانبية وهكذا... على أن هذه المقاربات جميعها تفشل في تحويل مسار الإدانة بعيداً عن غصن، الذي تظهر محاججاته دائماً هزيلة وغير متماسكة، ولا سيّما أنّه كان يدّعي دوماً أنّ مشكلته تكمن في النظام القضائي الياباني وأنّه لا يمانع محاكمته في فرنسا، ليهرب إلى لبنان ويمتنع عن تسليم نفسه للسلطات الفرنسيّة بحجة أنّه لا يمتلك جواز سفر.

بالطبع، فإن تفاصيل قصّة كارلوس غصن وزوجته معروفة على نطاق واسع في لبنان والعالم العربي، وهي متوفرة بكثافة على الإنترنت، ولا شكّ في أنّ الملايين حول العالم تابعوا تقلّب أحداثها، ولا سيما في اليابان وفرنسا والولايات المتحدة ولبنان. لكنّ النهاية المؤسفة للرجل الذي كان، في لحظة ما، في قمّة المجد والشهرة كأنه عجل الرأسماليّة الذهبي، قبل أن ينتهي في صورة اللصّ «الحربوق» الهارب من عدالة القانون، تكشف عن تلك الثقوب الكثيرة التي تحملها الثقافة الرأسماليّة في الإدارة مثل التركيز على النتائج المالية الفصليّة لأرباح الشركات من دون النظر في الأداء الكليّ طويل المدى، وعقم منهجيّة النجم الفرديّ/ «السوبرمان» الغربيّة التي تخلق أشخاصاً بذوات متضخمة مستعدين للتضحيّة بشعوب أحياناً لإرضاء نفسيتهم الفاسدة، والفشل الذريع لعولمة النموذج الغربي في الإدارة، وغياب أساسيات المحاسبة والتدقيق الحقيقي عن شركات كبرى في إطار مافيات ترتبط بمراكز قوى، وانعدام الحوكمة الحقيقيّة، وانتشار ثقافة مكافأة الولاء على حساب الكفاءة، وتعمّد الانفراد بالسلطة وتعطيل صعود كوادر بديلة... كما تكشف التهتك السيكولوجيّ للإنسان البورجوازيّ الذي كلّما تضاعف ثراؤه زاد جشعه، وذاك الصلف البشع والشعور المرضي بالاستحقاق الذي يحكم سلوكياته وردود أفعاله (تسخر كارول في وقت ما من كاريكاتيرات نشرت في صحف عالميّة عدة عن قضية زوجها وتحتفظ بها معلقة على جدار منزلها البيروتي، ويرفع كارلوس دعوى بقيمة مليار دولار على «نيسان» مقابل إزعاجه بتوجيه الاتهامات إليه)، وجرأته اللامحدودة في توظيف ثرائه وعلاقاته لتجنّب الإجراءات التي يخضع لها بقيّتنا (كفالات مليونية، استئجار عصابات وطائرات خاصة غبّ الطلب، ولا نعرف كيف دخل إلى لبنان بدون وثائق لكنّه يقول إنّه أبلغ الرئيس اللبناني بعد وصوله سالماً إلى بيروت)... والأهم من ذلك كلّه المفسدة المطلقة التي تتسبّب بها السلطة المطلقة في كل حال. إنّها منظومة مصمّمة ـ بحكم ارتباطها بنزوع الأفراد للبحث الجشع عن مصالحهم الشخصيّة كما يقول آدم سميث ـ لأن تجعل من كلّ فرد منا مرشحاً ليكون في ظروف معينة كارلوس غصن آخر!

Wanted: The Escape of Carlos Ghosn
على «أبل. تي. في. بلس»

Fugitive: The Curious Case Of Carlos Ghosn
على نتفليكس

مرآة الغرب

«ميني» بنطال أزرق... والحبل على الجرار

في عيدها المئة... الـ«ووك» يقضي على «ديزني»؟

في السنوات الماضية، اتخذت الشركة التي تتخذ من كاليفورنيا مقرّاً لها خطوات عدّة في إطار سعيها لتصبح أكثر شموليةً: غيّرت سياسة المنتزهات الخاصة بها، ومنعت الموظفين من استخدام التحيّة المحدّدة لجنس ما، واقامت دورات تدريبية لمكافحة العنصرية لدى الموظفين. والأهمّ أنّها اخضعت شخصياتها الكلاسيكية الشهيرة لتحوّلات «تقدّمية»، وازالت الصور المسيئة من الألعاب والأفلام. كما البست «ميني ماوس» بنطالاً أزرق من توقيع ستيلا مكارتني بدلاً من فستانها الأحمر المحبوب يندرج ذلك ضمن قرارات لا يبدو أنّها تحظى بشعبية كبيرة في أوساط الجمهور الذي يرى أنّ إدراج عناصر نسوية ومناهضة للعنصرية وأخرى مرتبطة بمجتمع «الميم ـ عين» في الأفلام والمسلسلات، هو أمر «قسري». في ظل موجة الانتقادات، ذهبت «ديزني» بعيداً في تغييراتها، وها هي في عيدها المئة تواجه أزمة وجودية. باختصار، أنها ليست أفضل أيام الشركة التي مدّت المكتبة السينمائية العالمية بكلاسيكيات طبعت في ذاكرة الأجيال. كل ما يمكننا قوله إنّ ثقافة «اليقظة» تكلّفها مئات ملايين الدولارات!

البست «ميني ماوس» بنطالاً أزرق من توقيع ستيلا مكارتني

اختيرت هالي بيلي لأداء شخصية «أرييل» في النسخة الجديدة من «الحورية الصغيرة»

شفيق طبارة

من السمات التي ميّزت «والت ديزني» هي قدرتها على التكيّف والابتكار وتوجهها نحو الأطفال عموماً. وفي غضون سنوات فقط، تمكّنت من أن تكون شعاراً أميركياً مليئاً بالخفايا. في عام 1934، صنعت ديزني أوّل أفلامها الطويلة الرائعة: «بياض الثلج والأقزام السبعة». لم يكن الأمر مجرد اقتباس لقصة، بل معجزة تكنولوجية، جاء استخدام الألوان والإثارة في الرسوم المتحرّكة والصوت والأغاني، لتشكّل ثورة في وقت كانت فيه السينما لا تزال في المرحلة الصامتة، وقلّة من الأشرطة كانت قادرة على تقديم سحر الألوان للمشاهدين في ذلك الوقت. ثم ذهبت الشركة خطوة إلى الأمام مع فيلم «مانتازيا» (1940)، حيث قدمت سمفونية مبهرة تمزج بين الموسيقى الكلاسيكية والشخصيات الخيالية مثل «ميكي ماوس»، ومجموعة من القصص ذات الإبهار المثير. بعدها، كرّت سبحة الأعمال التي شكّلت الثقافة الجمالية والعاطفية لملايين الأطفال،

> تصل الكارثة الاقتصادية والمالية إلى ابعاد لا يمكن تصوّرها

مثل «بينوكيو» (1940)، و«دامبو» (1941)، و«بامبي» (1942)، و«سندريلا» (1950)، و«الأميرة النائمة» (1959).

في عام 1955، بنت «ديزني لاند»، أوّل منتزه ترفيهي لها في كاليفورنيا، ثم في فلوريدا، وباريس، ومواقع أخرى. أضيفت رؤية تسويقية إلى الابتكارات التقنية: نادي «ميكي ماوس»، ومجلات، وكتب، بالإضافة إلى عالم كبير من القمصان وحقائب الظهر والأقلام والطبعات المصوّرة. بالإضافة إلى ذلك، بدأت بأفلام ذات خيال غامر موجّه إلى جميع الجماهير، ولم تكن رسوماً متحرّكة، مثل «عشرون ألف فرسخ تحت الماء» (1954) من إخراج ريتشارد فلشر، وطاقم تمثيل استثنائي مع كيرك دوغلاس وجيمس ماسون. وتكرّت الصيغ نفسها حتى وصلت ببراعة إلى دمج الرسوم المتحركة والشخصيات الحقيقية.

بعد عقود من الابتكار، مرّت الشركة بانحدار مفهوم في خضم التغيير الاجتماعي والأخلاقي. هو زمن ستيفن سبيلبيرغ وجورج لوكاس وهوليوود الجديدة. ومع ذلك، تمكنت من إعادة التفكير في أعمالها التي تستهدف المراهقين خصوصاً. ومعها، عادت إلى الرهانات الكبيرة للرسوم المتحركة والموسيقى مع «الحورية الصغيرة» (1989)، و«علاء الدين» (1992)، و«الأسد الملك» (1994)، و«حكاية لعبة» (1995). كان تنويع الأعمال والريادة المتجدّدة في هذا النوع من الإنتاجات، بمثابة إعلان عن عصر جديد للشركة. وهنا، لا بد من الإشارة إلى أنّه بعد النجاح العظيم الذي حقّقه فيلم «حكاية لعبة»، أدركت «ديزني» أنّه من الأفضل شراء شركة «بيكسار» بدلاً من احترام استقلاليتها. وهذا ما حدث، بعد نجاحات كبيرة مع «بيكسار» بأفلام من بينها «شركة المرعبين المحدودة» (2001)، و«البحث عن نيمو» (2003)، و«راتاتوي» (2007). هكذا، مرّت «بيكسار» ومن ورائها «ديزني»، بمرحلة ركود بسبب التكرار المفرط، والأهم تحوّل تفضيلات الجمهور في اتجاه آخر.

ومع ذلك، اتخذت «ديزني» منعطفاً غريباً في السنوات الأخيرة. لقد أصبحت شركة «مستيقظة» جداً. في عام 2012، استحوذت على شركة «لوكاس فيلم»، وكرّست نفسها لممارسة الرقابة على الأفلام الكلاسيكية، وحذف بعض مشاهدها. مثلاً، في ثلاثية «حرب النجوم» الجديدة، دمجت عناصر جديدة، مثل شخصية سوداء البشرة بدلاً من «هان سولو»، وفتاة بدلاً من «لوك سكاي ووكر»! بعد ذلك، رأينا «ديزني» تبدأ في تغيير اختياراتها، إذ وضعت أعراقاً مختلفة في شخصيات قديمة. وأوّل ما تصدّر العناوين في هذا الإطار، هو إعلان عشورها أخيراً عن مَنْ سيلعب دور الحورية «أرييل» في النسخة الجديدة من فيلم «الحورية الصغيرة»، وهي الممثلة ذات الأصول الأفريقية هالي بيلي. في حين أنّ العديد من المعجبين كانوا داعمين لهذا الاختيار، توجّه آخرون على الفور إلى منصة «إكس» (تويتر سابقاً) للتعبير عن إحباطهم، مطلقين هاشتاغ #NotMyAriel الذي انتشر على نطاق واسع. ومن ثمّ، سمعنا أن يارا شهيدي تتطلع إلى لعب دور الجنيّة «تينكر بيل» في فيلم «بيتر بان ووندي الجديد».

وفي الآونة الأخيرة، بدأ الهجوم أيضاً على فيلم «بياض الثلج» الجديد الذي تؤدي بطولته ريتشيل زيغلر. وهناك سببان للهجوم: الأوّل أنّه لن يكون هناك أقزام في الشريط، بل سبعة مخلوقات «سحرية»، ما يحرف حبكة القصة الشهيرة التي ابتكرتها «ديزني» بنفسها. والثاني نابع من مقابلة قالت فيها زيغلر إنّ «بياض الثلج» لن تحظى بأمير ساحر، لأنّها لا تحتاج إلى من ينقذها! ما تفعله الشركة هنا هو صناعة فيلم مختلف كلياً، وتحديداً فيلم تسوي زائف يظهر سلوك «بياض الثلج» القديم على أنّه خاطئ أو نتيجة تربية مجتمع ذكوري، ويحكم أيضاً على اللواتي يحلمن بـ «أمير من الساحر».

قبل ذلك بسنوات، أطلقت «ديزني» فيلم «فروزن» (2013)، وهو عمل يُظهر بالفعل غمرات مستيقظة: بطلة الرواية «إلسا» تمجّد تنافرها من العالم الذي نشأت فيه، وتنتقل إلى الجبال وتصبح ملكة، وتغني أنّها لم تعد بحاجة لأن تكون شخصاً طيباً. عند صدور الشريط، برزت انتقادات من المعلم الياباني هاياو ميازاكي، وخصوصاً حول أغنية Let It Go (أداء إيدينا مينزل)، إذ قال: «كيف تكون نفسك، هو موضوع الأغنية الرائجة الجديدة، ولكن هذا مرعب. فأولئك الذين يشعرون بالرضا والارتياح الذاتي مملّون، علينا أن ندفع بقوة ونستفيق على أنفسنا». يوماً بعد يوم، يتأكد موقف «ديزني» بشأن الشمولية والتنوع من خلال وسائل الإعلام الحديثة والأفلام والبرامج. مثلاً، يضمّ فيلما Lightyear و Strange World (صادران في عام 2022) شخصيات من مجتمع «الميم ـ عين».

لم تقتصر الأمور على ذلك، بل ذهبت أبعد من ذلك في منتزهات «ديزني». مثلاً، لا يزال الضيوف منذ بداية سلسلة أفلام «إنديانا جونز» يذهبون إلى منتزهات الشركة لمشاهدة العرض المباشر Indiana Jones Epic Stunt Spectacular، لكنه تغيّر في السنوات الأخيرة وترك الجمهور في حيرة من أمره. أصبحت مدّته أقصر من المعتاد، فيما تبدّلت حوارات عدة حتى وصل الأمر إلى تغييرات في مشاهد الحركة واستخدام الأسلحة، إلى أن بات «إنديانا جونز» مجرّداً من أي سلاح تقريباً لإيذاء الأشرار أو قتلهم.

بعيداً عن السجالات العقيمة والمسائل الأخلاقية، أصبح الأمر خارجاً عن السيطرة حتى داخل «ديزني». دعونا نضع في اعتباراتنا أنّ «ديزني»، حتى في سنواتها المجيدة، لم تروّج لقيم واضحة جداً كما تفعل الآن. والنتيجة أنّ الكارثة الاقتصادية والمالية التي ألمّت بها بسبب استسلامها السريع لثقافة «اليقظة» (Woke Culture)، تصل إلى أبعاد لا يمكن تصوّرها. إذ فرض التطرّف الأيديولوجي نفسه على إدارة الأعمال، وما بدا مجرّد تكيّف بسيط مع قضايا الهوية السائدة، تحوّل تدريجياً إلى خريف لن ينتهي. لا يمكن للشركة أن تفرض كل شيء على مشاهديها، فهذا ليس فنّاً. بدلاً من إزالة محتوى معين وتغيير آخر، ربّما على «ديزني» التعلّم وتشجيع المناقشة لخلق مستقبل أكثر شمولية. اليوم، تواجه الشركة المشكلة التي عانى منها آخرون. فاستسلامها للسياسة السائدة عالمياً والتخلي عن هدفها الأصلي، أي الترفيه، لصالح «الصوابية السياسية»، ولّد نفوراً من منتجاتها، حتى في أوساط المؤيدين للحقوق الاجتماعية والحريات الفردية والجنسية. إن الانجراف وراء هذا التيار، أدى إلى افتقارها إلى الأفكار، وجعل إصداراتها تعتمد بشكل متزايد على إعادة تصوير الكلاسيكيات، بدلاً من إنتاج أفلام جديدة، ما سبّب خيبة أمل كبيرة.

هذه السنة تحتفل «ديزني» بمرور قرن على ولادتها، في ظل أزمة وجودية لا يزال القائمون عليها مصرّين على تجاهلها. ظهرت رئيسة «ديزني العامة للترفيه»، ماري بيرك، ولم تترد في انتقاد قانون «لا تقل مثلياً»، وأكدت أنّ سياسات الشركة تغيّرت، وأنّ «نصف» الشخصيات في مشاريعها المقبلة ستمثّل مجتمع الـ«الميم ـ عين»، وأنّ المشاهدين سيتمكنون من رؤية ذلك التغيير بحلول نهاية عام 2023. كما هاجم رئيس الشركة التنفيذي، بوب شابيك، المنتقدين الذين يصرّون على تصنيف بعض القرارات الإبداعية للشركة ضمن خانة «الاستيقاظ». وقال: «نريد أن يعكس المحتوى الخاص بنا العالم الغني والمتنوع الذي نعيش فيه. نريد أن تكون «ديزني» مؤيدة للجمع بين الناس»، مضيفاً: «أعتقد أنّ «ديزني» هي الشركة التي تمكنت من البقاء لمدة مئة عام من خلال خدمة جمهورها، وسوف تزدهر على مدى المئة عام القادمة لخدمة جمهورها».

تأسست «ديزني» وهوليوود من ورائها، على يد هؤلاء الذين كرّسوا أنفسهم لمنح الجمهور الترفيه، ولكن اليوم الرسالة واضحة، وهي: سنحاول الترفيه عنك ولكن أوّلاً، وقبل أي شيء، سنلقّنك الدروس عن مدى السوء الذي أنت فيه أيّها الجمهور الجاهل! لقد أظهر صنّاع الترفيه، خضوعاً عنيداً لهذه المبادئ التوجيهية الأيديولوجية، إما عن قناعة أو خوفاً من ثقافة الإلغاء التي صارت وازنة جدّاً في هوليوود أكثر من أي مكان في العالم. لا يمكن لأحد أن يملي، لا على الجمهور ولا على الفنّان، أحداثاً وأفكاراً، وتلقينهما دروساً في الأخلاق. لا يمكن للفن أن يخاف إيذاء مشاعر الناس، ولا يمكن تشريع هذا. علينا ترك الحياة كما هي، بجميع مشكلاتها. لا توجد أقلية أو أغلبية في جميع أنحاء العالم يتعيّن الاهتمام بها بهذه الطريقة. ما يحصل الآن أنّ أولئك الذين يتم تضمينهم داخل الأفلام فقط لأنهم ينتمون إلى مجموعات محدّدة، سيُنظر إليهم على أنهم لا يستحقون مكانهم، بل هم مجرد نماذج لهذه المجموعات، يتحدثون بلسانها، وهذا يضعهم ومن خلفهم الجمهور في موقف غير مريح.

في نهاية المطاف، التطرّف في كل شيء ذو نتائج عكسية. إذا كان الناس يحصلون على وظائف لمجرد أنهم أصحاب بشرة سوداء أو مثليون أو ينتمون إلى أقلية ما، وليس على أساس الكفاءة، فمن شأن هذا الإضرار بالأعمال الفنية. باختصار، «ديزني» مستيقظة اليوم لأنّ الأمر عصري ومهيمن. وحين لا يعود هذا «الاستيقاظ» رائجاً، ستتوقف ديزني عنه وتبدأ في محاكاة الموضة الجديدة مهما كانت.

خسارة يا «ديزني بلاس»!

للربع الثالث على التوالي، فقدت منصة «ديزني بلاس» التي أُطلقت نهاية عام 2019 مشتركين. غير أنّ المجموعة التي تتخذ من كاليفورنيا مقرّاً لها، وعدت بالعودة إلى مسار الربحية خلال الصيف الحالي. ليست هذه النتائج المشكلة الوحيدة لدى «ديزني» التي تواجه مع سائر الاستوديوات الهوليودية إضراباً تاريخياً لكتّاب السيناريو والممثلين، فضلاً عن إيراداتها المتواضعة في صالات السينما وعلى التلفزيون. فقبل أيام، نشرت «ديزني» نتائج ربع سنوية متفاوتة للفترة الممتدة بين نيسان (أبريل) وحزيران (يونيو) 2023، أظهرت تسجيلها إيرادات بقيمة 22,3 مليار دولار، بزيادة طفيفة على أساس سنوي، ولكن أقل بقليل من توقعات المحللين. كما أعلنت عن زيادة في أسعار اشتراكات منصتها الخاصة بالبثّ التدفّقي.

وبالتالي، سيرتفع الاشتراك الشهري في المنصة، بالصيغة الخالية من الإعلانات، من 11 دولاراً إلى 14 دولاراً في تشرين الأول (أكتوبر) المقبل في الولايات المتحدة، أي ضعف السعر الأوّلي قبل أربع سنوات. وفي هذا السياق، قال رئيس المجموعة، بوب إيغر، خلال مؤتمر عبر الهاتف: «لقد رفعنا أسعارنا سابقاً عام 2022، ولم نشهد أي انخفاض كبير في عدد المشتركين، ما شكّل مصدر ارتياح لنا». كما تعتزم الشركة تشديد القيود عام 2024 بشأن مشاركة كلمات المرور بين المستخدمين، لمنعهم من الاستمتاع بالمحتوى مجاناً. وقد سمحت هذه الطريقة لـ «نتفليكس» برفع عدد مشتركيها في الربع الثاني هذا العام.

منذ نهاية أيلول (سبتمبر) 2022 إلى نهاية حزيران (يونيو) 2023، فقدت «ديزني بلاس» ما مجموعه 18 مليون مشترك، نظراً إلى انخفاض عدد المشتركين في السوق الهندية وغيرها من الأمور.

في أميركا الشمالية، سجّلت الخدمة انخفاضاً طفيفاً (1 في المئة) في عدد المشتركين، للمرة الثانية على التوالي. لكن المدير المالي بالإنابة للمنصة، كيفن لانسبيري، وعد بأن يعاود عدد المشتركين ارتفاعه هذا الصيف في الولايات المتحدة وحول العالم، باستثناء الهند. وأشار بوب إيغر إلى أنّ 3,3 ملايين شخص اشتركوا في الصيغة التي تتضمّن إعلانات منذ إطلاقها في نهاية العام الماضي. من الناحية المالية، لا تزال أنشطة البث التدفقي تتكبد خسائر، لكنها استمرت في خفض خسائرها التشغيلية خلال الربع الماضي، إلى 512 مليون دولار بدلاً من مليار دولار في العام الماضي في الفترة نفسها. وقال بول فيرنا من «إنسايدر إنتلجنس» إنه «أمر مشجع»، لكنّ ذلك يرجع خصوصاً إلى عمليات الصرف الجماعي للعمال وانخفاض الإنفاق على المحتوى، أكثر من كونه يعكس نمواً حقيقياً. كما شهدت «ديزني» انخفاضاً في مبيعاتها من الأفلام والبرامج إلى دور السينما والقنوات التلفزيونية (7 في المئة) خلال عام واحد، لتصل إلى 6,7 مليارات دولار. وانخفضت الأرباح التشغيلية للشركة بنسبة 23 في المئة إلى 1,9 مليار دولار. في المقابل، حققت الإيرادات من المنتزهات والرحلات البحرية والمنتجات المشتقة نمواً كبيراً، بنسبة 13 في المئة، لتصل إلى 8,3 مليارات دولار.

في وول ستريت، انخفض سهم ديزني في البداية في التعاملات الإلكترونية بعد إغلاق التداول الأربعاء الماضي، لكنه ارتفع بنحو 3 في المئة بعد إعلانات رفع الأسعار. وتعهدت المجموعة تحقيق وفرة مالية هذا العام، ولا سيما من خلال إلغاء 7000 وظيفة وتقليل إنتاج المحتوى. وكان الإيغر الذي يتولى منصبه منذ نهاية عام 2022، قد قاد الشركة سابقاً بين عامَي 2005 و 2020. وصوّت مجلس إدارة المجموعة بالإجماع في تموز (يوليو) على تمديد عقده حتى نهاية عام 2026. لكن شعبيته آخذة في التراجع في الأشهر الأخيرة. وهو يواجه إضراباً غير مسبوق في هوليوود، بعدما انضم الممثلون إلى كتّاب السيناريو في منتصف تموز (يوليو) للمطالبة بزيادة رواتبهم التي تراجعت قيمتها في زمن خدمات البث التدفقي، فيما يطالبون بضمانات مرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي. إلا أنّ هذه المطالب «غير واقعية»، وفق بوب إيغر الذي أطلق مشاركون في الإضراب شعارات مناوئة له، من لوس أنجليس إلى نيويورك. وفي هذا السياق، قال إيغر الأسبوع الماضي: «لا شيء أهم لهذه الشركة من علاقتها بالمجتمع الإبداعي والممثلين والكتّاب والمخرجين والمنتجين»، متعهّداً «بالعمل شخصياً لإيجاد حلول». وفي غضون ذلك، سيسمح الإضراب لشركة «ديزني» بتوفير المال لأنّ الاستوديوات تنفق مبالغ أقل على الإنتاج، وفق كيفن لانسبيري.

الأخبار
al-akhbar
الأربعاء 30 آب 2023 العدد 4997

صورة وخبر

«الزيرة»، تلك الجزيرة الصيداويّة الصغيرة، يقصدها أهل المدينة الجنوبية لإحياء نوستالجيا الماضي الجميل. لكنّها في الوقت نفسه، ملجأ للهاربين من الحرّ الشديد وفحش أسعار الدخول إلى المسابح الخاصة المتعدية على الشواطئ العامة. إلّا أنّ الوصول إلى «الزيرة» ليس هيناً، وتتخلّله رحلة بواسطة الفلوكة كلفتها 150 ألف ليرة لبنانية فقط. وهناك، يستمتع الروّاد بالسباحة أو يكتفون بالاستجمام أو القفز من فوق الصخور. وعلى الرغم من أنّ الجزيرة الصخرية لطالما كانت مفتوحة أمام الناس والصيادين والطيور والسلاحف، غير أنّ بعض المستثمرين دخلوا على الخط محاولين خصخصتها. محاولات تمثّلت أخيراً بالأكشاك الخاصة ببيع المأكولات والمشروبات وتأجير الطاولات والكراسي وغيرها.

(علي حشيشو)

على بالي

أسعد أبو خليك

الاجتماع بين وزيرة الخارجيّة الليبيّة المُقالة نجاة المنقوش وبين وزير الخارجيّة الإسرائيلي كان من المفترض أن يكون لقاءً سريّاً. هكذا، تتصرّف أميركا بأدواتها. نجاة المنقوش ليست أكاديميّة وليست خبيرة علاقات خارجيّة لكنّها أداة في الإدارات الأميركيّة ومرّت على مؤسّسات صهيونيّة عريقة مثل «المؤسّسة الأميركيّة للسلام». عتاة المتطرّفين الصهاينة أداروا هذه المؤسّسة الأميركيّة الحكومية التي، في الجانب الخاص في الشرق الأوسط، تريد خدمة أجندة التطبيع وتطويع الرأي العام العربي. لم أسمع بالمنقوش من قبل وقرأتُ سيرتها الذاتية واكتشفتُ أنّها تخرّجت من «جامعة المينونايت الشرقيّة» في ولاية فرجينيا. عشتُ في ولاية فرجينيا لسنوات وأعرف معظم الجامعات الأميركيّة، الصغيرة والكبيرة، ولم أسمع في حياتي بهذه الجامعة. الجامعة لا تهم. المهم أنّ المنقوش أداة طيّعة. هي نالت جائزة الشجاعة الخاصة بالمرأة العربيّة من وزارة الخارجية الأميركية في السنة الماضية. تعلم أنّ الذي ينال جوائز شجاعة وكفاح ونضال من وزارة الخارجية الأميركيّة يكون شخصاً مطواعاً. أميركا هي التي انتقتها وزيرة خارجيّة الحكومة الليبيّة. الحكومة الأميركية غضبت من حكومة إسرائيل لأنّها سرّبت نبأ الخبر. لا، وقد اتفق الطرفان في ختام اللقاء السرّي على بحث «العلاقات التاريخيّة بين البلديْن وسبل التعاون والمساعدات الإسرائيليّة في القضايا الإنسانيّة». ومن المعروف أنّ لإسرائيل تاريخ طويل من المساعدة في القضايا الإنسانيّة ولقد تجلّى ذلك، أكثر ما تجلّى، في خدمة حكومات إسرائيل لقضية فلسطين الإنسانيّة. والحكومة الإسرائيليّة تقدم اليوم مساعدات في القضايا الإنسانيّة إلى طرفَيْ النزاع في الحرب المدمّرة في السودان، والتي تجد إسرائيل نفسها فيها حائرة بسبب ولاء الجنرالَيْن المجرميْن للموساد. الحكومة الليبيّة سارعت إلى إقصاء الوزيرة التي هربت على وجه السرعة إلى تركيا، مع أنّها شجاعة كما أسلف. وتظاهر الليبيون احتجاجاً على هذه الصفاقة من قبل وزيرة ظنت أنّ رعاية إسرائيل وأميركا لها تكفي كي تجترح مبادرات في السياسة الخارجية، أو تستجيب لمبادرات أميركيّة إسرائيليّة من أجل فرض التطبيع السلطوي على الشعب الليبي المغلوب على أمره. نجاة المنقوش مرشحة لجائزة نوبل، وربّما الأوسكار أيضاً.

مفكرة

الإمام الصدر: سحر ما فوق الغياب

غداً الأربعاء، يُقيم «دار زمكان» احتفالاً لتوقيع كتاب «الصدر سحر ما فوق الغياب» للكاتبَيْن عبد الحليم حمّود وشادي منصور. يروي العمل حياة الإمام السيّد موسى الصدر (1928 ـ الصورة) في قم وطهران، ويضم حكايات لم يسبق إدراجها في أي كتاب، محتفياً بمضامين وعناوين تحقيقات عدّة حصلت حول جريمة إخفائه من ليبيا إلى روما إلى لبنان، فضلاً عن أكثر من ألف صورة من مراحل مختلفة من حياته، وغيرها من المواد اللافتة.

توقيع كتاب «الصدر سحر ما فوق الغياب»: غداً الأربعاء ـ س: 18:00 ـ «ملتقى خيرات الثقافي» (شارع مدام كوري ـ مقابل قصر قريطم ـ بيروت).

محمد ملص يعيش «أحلام المدينة»

ينتقل «ديب» مع أخيه الأصغر وأمهما من القنيطرة إلى دمشق بعد وفاة الوالد. يوافق جدّ الطفلين الذي يُعرف باستبداده على إيواء العائلة المفجوعة على مضض ويحاول إجبار ابنته على الزواج من جديد. يستولي سحر دمشق على وجدان «ديب» الذي أصبح شغله الشاغل اكتشاف جميع أسرارها، مدفوعاً بقلبه المليء بالأحلام، إلا أنّه لا يرى في حياته سوى الإهانة والجبروت. يترعرع الفتى في ظلّ التقلبات السياسية التي سادت خمسينيات القرن الماضي، لتتحطّم أحلام الطفولة الوردية على يد القسوة والعنف، لتستحيل أحلام المدينة كابوساً. هذه هي باختصار قصّة فيلم «أحلام المدينة» (130 د ـ 1984/ الصورة)، باكورة محمد ملص (1945) الروائية الطويلة، والذي سيكون متوافراً للمشاهد عبر منصة «أفلامنا» الإلكترونية اعتباراً من يوم غدٍ الخميس. يعكس الشريط جانباً من السيرة الذاتية للمخرج السوري المعروف، كما أنّه مهّد لانطلاقة ما يسمّى بـ «سينما المؤلِّف» في سوريا.

فيلم «أحلام المدينة»: بدءاً من غدٍ الخميس على منصة «أفلامنا» (www.aflamuna.online)

«وحدن» في الأشرفية: لبناني وطرب وقدود

تعود «وحدن» (الصورة)، اليوم الأربعاء، إلى NOW Beirut (الأشرفية) لتحيي حفلة قوامها الموسيقى الشرقية. هكذا، تقدّم الفرقة المؤلفة من روي لحود وإيلي واكيم ووسام جابر وشادي سعد وجوزيف داوود، مزيجاً من الأغاني اللبنانية لأسماء بارزة كفيروز ووديع الصافي ونصري شمس الدين وملحم بركات وزياد الرحباني وجوزيف صقر، إضافة إلى مختارات طربية وقدود حلبية، في قالب كلاسيكي تارة وإيقاعي ـ راقص تارة أخرى.

حفلة فرقة «وحدن»: اليوم الأربعاء ـ س: 21:00 ـ NOW Beirut (شارع سليم بسترس ـ الأشرفية/ بيروت). للاستعلام: 01/211122

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com